الأمم المتحدة

A/61/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٥**

الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

البند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): عملا بالقرار ٢٢٧/٦٠ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ستواصل الجمعية العامة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

أعطي الكلمة لسعادة البارونة رويال، عضوة مجلس اللوردات في المملكة المتحدة.

البارونة رويال (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة بيان الاتحاد الأوروبي.

نرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى لأننا نعتقد أن الهجرة يمكنها، حينما تكون حسنة الإدارة، أن تكون قوة إيجابية للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لا أجافي الحقيقة حينما أقول إن جميع البلدان – النامية والمتقدمة النمو على حد سواء – تستعمل الهجرة القانونية كطريق لردم الفجوات في أسواق عملها. ثمة دلائل واضحة على أن الفوائد من الهجرة يمكنها، إذا تمت بالطريقة الصحيحة، أن تخلص الناس، وهي تخلصهم، من الفقر. إن المهاجرين، رجالا ونساء، يوفرون المهارات والعمالة التي تمس الحاجة إليها للبلدان المرسلة والمستقبلة. يمكن للتحويلات المالية أن تعطي دخلا مستقرا للأسر الفقيرة، ويمكن لتجربة الهجرة أن تغير الاتجاهات وأن تمكّن الناس، وخصوصا النساء.

والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم جهود البلدان النامية لمساعدة الفقراء على الاستفادة من الهجرة. ونحن نفعل ذلك فعلا في عدد من البلدان. فعلى سبيل المثال، نعمل مع بلدان لجعل التحويلات أقل تكلفة وأسهل، ونقوم بتمويل البرامج التي توفر الخدمات للمهاجرين الفقراء في البلدان النامية. ونحن على استعداد لفعل المزيد.

ونعتقد أن مفتاح النجاح هو الشراكات القوية في التنمية وفي الهجرة. والمملكة المتحدة ملتزمة بالنهج الذي يقوده البلد حيال التنمية. ونعتقد أن البلدان النامية ينبغي لها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-52448 (A)

أن تقود تنميتها الخاصة بها. هذا هو السبب في أننا نود أن نرى قدرا أكبر من إدماج سياسات وإجراءات الهجرة في الاستراتيجيات الوطنية لتخفيض الفقر. والموقف الموحد المتخذ من قِبل الاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية حث الدول الأعضاء على تبسيط عملية الهجرة بتلك الطريقة. ونحن نرحب بتلك المبادرة ونؤيدها لأن الجهات المانحة يحتمل احتمالا أكبر أن تؤيد جهود البلدان لإدارة الهجرة بفعالية إذا وردت في الاستراتيجيات الوطنية.

ولكن من المحزن أن قصة الهجرة والتنمية ليست دائما قصة إيجابية. يمكن للمهاجرين أن يعامَلوا معاملة سيئة. والبلدان النامية تخسر أصحاب المهارات، من قبيل الأطباء والممرضات والمعلمين، وذلك يشكل قيدا على الخدمات. ويجري الاتجار بالناس وتهريبهم أيضا، ما يعرضهم لخطر الاستغلال حينما يصلون، ما يؤكد السبب في أن الهجرة غير النظامية، دون احتمال الحصول على عمل مشروع في النهاية، لا تساعد المهاجرين أو البلدان التي يتركونها.

إننا نحمل مخاطر الهجرة محمل الجد. والتعاون الدولي لتخفيض تلك الأخطار حيوي قطعا. إنه يتطلب أن نتعاون للتشجيع على استعمال فرص الهجرة القانونية ولمنع الهجرة غير النظامية وغير القانونية ولتناولها وتناول مسألة العائدين على نحو معقول.

وأحد السبل الأكثر فعالية الذي يمكننا من أن نساعد في تخفيض خطر الهجرة هو برنامج المملكة المتحدة للتنمية. وستساعد مساعدتنا الإنمائية، وهي تركز على تخفيض الفقر، في تقليل الظروف التي تجعل الناس يشعرون بأنه لا بديل لهم من الهجرة. وعلى نحو أكثر تحديدا نساعد في تقليل حدة الأخطار بعدة طرق، بما في ذلك برامج ترمي إلى مكافحة نزوح الأدمغة وبرامج تحسين قدرة النساء المهاجرات على الحصول على حقوقهن. والمملكة المتحدة لا تقوم أيضا على نحو نشط بتوظيف فنيين في مجال الصحة من البلدان النامية التي لا تريد أن تفقد موظفيها.

ونحن نرى أن قيمة ذلك الحوار تتمثل في أنه يوفر فرصة للاجتماع، بوصفنا دولا متأثرة بطرق مختلفة بالهجرة الدولية، لزيادة تفاهمنا المتبادل وتحليلنا للمسائل في مناقشة بناءة وإيجابية. ونود أيضا أن نتوصل إلى سبل ووسائل عملية لتنفيذ ما قلناه وأن نتعلم من تجربة الآخرين.

هذا هو السبب في أن المملكة المتحدة تؤيد الاقتراح بأن يواصل الحوار بعد هذه الجلسة. ونرى أن هناك مكانا لمنتدى عالمي أو جماعة عالمية تجتمع على أساس منتظم وتطوعي وغير ملزم وغير رسمي لبناء توافق في الآراء على الفرص والتحديات التي تضعها الهجرة أمام التنمية ولمشاطرة الممارسات المثلى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باولو فريرو، وزير التضامن الاجتماعي في إيطاليا.

السيد فريرو (إيطاليا) (تكلم بالايطالية والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أشكر الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع التاريخي الدولي. ويحدوني الأمل في أن يصبح الأداة لفهم أفضل لظاهرة الهجرة، التي تمثل مشكلة كبيرة في عصرنا، ولمحاولة تحسين التعايش بين مختلف الثقافات، الأمر الذي يبشر بتحقيق الأمن الجماعي وصون السلم.

وأود أيضا أن أؤكد أن آراء إيطاليا ترد في المفاهيم التي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي في هذه القاعة في وقت سابق.

وكما يعلم الأعضاء، كانت إيطاليا لعدة سنوات بلد هجرة إلى الخارج. وقد عانى مهاجرونا من العنصرية. وكحكومة، نلتزم بتعديل تشريعاتنا الوطنية لكي نضع في

صميمها حقوق البشر والحقوق الإنسانية والاجتماعية، وخاصة إنهاء مأساة عدم الشرعية التي يكابدها العديد من المهاجرين في بلدنا اليوم.

ونفهم بوضوح بالغ أن ظاهرة الهجرة تضرب جذورها في تباينات عالمنا الاجتماعية والاقتصادية، القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ونجد في جوهرها وميض أمل لأولئك الذين يتركون ديارهم من أجل بناء مستقبل أفضل. وفي ذلك الإطار، نرغب في السعي إلى تعزيز التعاون الإنمائي من جميع جوانبه عن طريق إعادة تنشيط التعاون الثنائي والتعاون الأورو – متوسطي بغية تناول هذه القضية.

ولذا، فإننا نعد برامج تدريب في بلدان المنشأ بغية مواجهة المنظمات الإجرامية التي تنخرط في الاتجار بالبشر. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نقوم بتحديث تشريعاتنا المتعلقة بالهجرة بغية التشجيع على الدخول القانوني إلى بلدنا وبالتالي وقف الهجرة غير القانونية.

وكثيرا ما تمثل النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين للاتجار بالبشر. ومن الأهمية بمكان ضمان حصول القصر على الحقوق والحمايات التي أنشأها اتفاقية حقوق الطفل بالكامل. ونود التشديد على تلك النقطة لأننا نلاحظ أنها لا تحظى بالمكانة المركزية التي تستحقها في مناقشتنا.

وفيما يتصل بسياسات بلداننا الأخرى، قدمت الحكومة مشروعي قانونين إلى البرلمان لتسهيل جمع شمل الأسر وتقليل فترة الخمسة أعوام الضرورية لكي يتمكن المهاجر من الحصول على الجنسية الإيطالية. والحق في الحصول على الجنسية حق أساسي. وتشكل الحقوق الاجتماعية نقطة تركيز أخرى. وفي إيطاليا، تضمن لكل المهاجرين، القانونيين وغير القانونيين على السواء، الوصول الكامل إلى الرعاية الصحية الوطنية، ويتمتع الأطفال كافة بحق الالتحاق بالمدارس، مما يقلل بالتالي معدل الانقطاع عن الدراسة، وهي واحدة من أكثر الظواهر سلبية التي نواجهها حاليا. وعلاوة على ذلك، فإننا نعمل على صياغة تشريع بشأن حق المهاجرين في التصويت في الانتخابات المحلية وضمان حرية الدين والعقيدة بغية دمج كل التجارب الثقافية والدينية المختلفة في النسيج الاجتماعي لبلدنا.

وختاما، فإن المهاجرين ليسوا ضيوفا يمرون بفترة اختبار أزلية، بل إنهم مواطنون قادرون على إثراء تراثنا الثقافي بعناصر من ثقافاتهم. وأولا وقبل كل شيء، هم أناس يلتمسون بناء مشروع حياتهم. ولذا، يجب علينا أن نعمل على انتشال المهاجرين من براثن عدم الشرعية ورعاية اندماج المواطنين الأجانب في مجتمعاتنا المحلية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماري والاس، وزيرة الدولة بوزارة الزراعة في أيرلندا.

السيدة والاس (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أمثل أيرلندا هذا اليوم في محفل الأمم المتحدة يوثق الصلة بين الهجرة الدولية ومفهوم التنمية على وجه التحديد. ومن منظور أيرلندا يمكنني القول إن إعدادنا لهذا الحوار قد طور وحسّن فهمنا للتآزر بين هذين المجالين وقدم زخما لزيادة الاتصالات والعمل.

وفي مستهل بياني أود الإعراب عن تقديري، لابن بلدي، بيتر ساذرلاند، على العمل الذي اضطلع به بصفته الممثل الخاص للأمين العام في هذا الحوار.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به السيدة تاريا فيلاتوف، وزيرة العمل في فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بأيرلندا، فإن لهذا الموضوع بالطبع وقعا خاصا، وليس من باب المبالغة القول إن الهجرة، وخاصة الهجرة إلى الخارج، ما فتئت تشكل عنصرا بارزا في تاريخ

أيرلندا وتجربتها في الأعوام المائتين الماضية. ولعل أعظم إنجازات سياساتنا الاقتصادية في الأعوام الأخيرة يتمثل في أن الهجرة بالنسبة لشبابنا أصبحت الآن موضوع اختيار وليس اضطرارا كما كانت في سابق العهد.

ونجم عن النمو الهائل لاقتصادنا في العقد المنصرم أن شهدت أيرلندا قوى الهجرة بطريقة جديدة تماما. وأصبح بلدي مقصدا كبيرا رئيسيا للعمال المهاجرين، حيث يمثل غير الأيرلنديين قرابة ٩ في المائة من القوى العاملة للسكان. وبينت النتائج الأولية لإحصاء السكان عام ٢٠٠٦ أن عدد غير الأيرلنديين في دولة يبلغ عدد سكانها ٤,٢ مليون نسمة يبلغ حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة مقارنة بـ ٠٠٠ ٢٢٢ في عام ٢٠٠٢.

ونقّيم أيما تقييم إسهام هؤلاء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأيرلندا، وفي التنوع الثقافي في بلدنا. ونعتقد أن هذه الهجرة قد أفادت المهاجرين أنفسهم وبلدانهم الأصلية. وجعلت الزيادة الكبيرة في الهجرة خلال فترة زمنية قصيرة تحديات على الدول واقتضت إنشاء هياكل وتشريعات ونظم لإدارتها.

ولا بد من إطار تشريعي سليم وشفاف لإدارة الهجرة بفعالية في أي اقتصاد نام. وأعلنت حكومة أيرلندا مؤخرا مقترحاتها بشأن تشريعات جديدة للهجرة والإقامة والحماية، مما يمثل إصلاحا جذريا لقوانين الهجرة لدينا التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٣٥. وسيقدم ذلك التشريع الإطار للهجرة القانونية والمنظمة إلى الدولة. وسيضع في مدونة واحدة إجراءات دستورية شاملة لتطبيق السياسات المعلنة في مختلف مراحل عمليات الهجرة. ونعد أيضا سياسات ترمي إلى تشجيع ذوي المؤهلات والمهارات والقدرات العملية الخاصة على اعتبار أيرلندا مقصد دائم.

وتمثل استراتيجيات الإدماج للمهاجرين القانونيين عنصرا حيويا آخر في مجال التحركات السكانية برمته. وتلتزم أيرلندا بتعزيز الإطار القائم بالفعل للإدماج، فضلا عن ضمان توفير الحماية القانونية الكاملة لسكاننا المهاجرين ضد الاستغلال سواء أكان في مكان العمل أم في غيره في المجتمع.

بيد أننا نتقبل كون أن أيرلندا أصبحت مجتمعا كبيرا متعدد الثقافات لا رجعة فيه بوجود ما يربو على ١٦٠ جنسية من المهاجرين الذين يعيشون ويعملون في البلد. ويشكل إدماج القادمين الجدد في ذلك المجتمع المتعدد الثقافات الجديد واحدة من أهم القضايا الاجتماعية التي سنواجهها خلال العقود القليلة القادمة.

ويتمثل التحدي الرئيسي لهذا الحوار الرفيع المستوى في تحديد السبل والوسائل الملائمة لزيادة العوائد الإنمائية للهجرة الدولية إلى أقصى درجة والحد من آثارها السلبية. وتسلم أيرلندا بأن كل بلد هو المسؤول الأول عن تنميته، ولكنها تسعى إلى دعم الحكومات الشريكة في العالم النامي في العمل على تخفيف حدة الفقر وتمكين شعوبها من تلبية احتياجاتها الأساسية في الصحة والتعليم ومورد الرزق المستدام. وأيرلندا ملتزمة بأن تبلغ في موعد أقصاه عام ٢٠١٢ هدف الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧ من دخلها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا العام بلغ إنفاقنا على المعونة أعلى مستوى على الإطلاق، لا من حيث الحجم فحسب، وإنما أيضا كنسبة من الناتج القومي الإجمالي.

هذا الحوار الرفيع المستوى لا يسعه أن يتجاهل الأثر السلبي للهجرة على التنمية. إننا نسلم بالمشاكل المواجهة حينما يهاجر المهنيون المؤهلون سعيا إلى وظائف برواتب أعلى في البلدان الغنية. وإن الحالة أصبحت حرجة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، حيث نضبت قوة العمل

في الميدان الصحي بدرجة خطيرة. ومن الواضح أن الحاجة تقوم إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة عاملَيْ الدفع والجر فيهجره العاملين في الميدان الصحي.

من أولويات برامج المعونة لحكومة أيرلندا دعم البلدان الشريكة في تحسين الإدارة وظروف عمل العاملين في الميدان الصحي بقصد تشجيعهم على مواصلة العمل في بلدانهم. ونسلم أيضا بمسؤولية البلدان الغنية عن إدارة خدمات التوظيف الدولية حتى لا يجري تشجيع العاملين المهرة في الميدان الصحي على الهجرة من البلدان التي تعاني من نقص شديد في هذا الميدان. وحكومة أيرلندا ملتزمة بانتهاج أفضل الممارسات في التوظيف، ونرحب بمبادرة الاتحاد الأوروبي بتطوير مدونة سلوك لأخلاقيات توظيف العاملين في الميدان الصحي.

ثمة اعتراف متزايد بالمساهمات المحتملة لتحويلات المهاجرين في التنمية الاقتصادية على صعيد الأسرة وعلى الصعد المحلي والوطني والإقليمي. وترى أيرلندا أن العمل في سبيل الاستفادة من الطاقات الإنمائية الكامنة في التحويلات يجب أن يتم في سياق يُعترف فيه بأن تلك التحويلات أموال شخصية خاصة وليست بديلا عن الجهود الإنمائية الوطنية أو الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة أو المعونة الإنمائية الرسمية.

يقترح تقرير الأمين العام إقامة منتدى استشاري يوفر للحكومات منبرا لمناقشة المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية بطريقة منهجية شاملة. وأيرلندا تدعم إنشاء منتدى يكون بعيدا عن البيروقراطية ومفتوح العضوية ومنبثقا عن الدولة واستشاريا ولا يتمتع بسلطة صنع القرار، منتدى يوفر إطار عمل لمواصلة الحوار بشأن التحديات التي تواجه كل مجتمعاتنا في مجال الهجرة والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كنسويلو رومي، وزيرة الدولة لشؤون الهجرة والاغتراب في إسبانيا.

السيدة رومي (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): يثني وفدي على الملاحظات التي أدلت بها فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي، في بداية الحوار الرفيع المستوى الذي تناقش فيه واحدة من أهم ظواهر عصرنا. إن ظاهرة الهجرة وصلتها بالتنمية في هذا العالم المتكافل تؤثر تأثيرا متزايدا على بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان المقصد قاطبة. ولذلك السبب تشكل الأمم المتحدة، التي نتمتع جميعا بالتمثيل فيها، إطار العمل الضروري والملائم بصورة خاصة لمناقشة هذه المسألة.

إسبانيا لا يغيب عن بالها أنها كانت طيلة قرون وحتى فترة قصيرة جدا بلد اغتراب يغادره المهاجرون وأنها أصبحت في غضون السنوات القليلة الماضية واحدا من البلدان الرئيسية المستقبلة للمهاجرين. وتتعامل حكومة إسبانيا مع مسألة الهجرة من منظور متفتح متكامل وتشجع على رسم وتطبيق استراتيجيات إنمائية تتناول الأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة وتخلق الفرص والمطامح بحياة كريمة في بلدان الأصل. ونتيجة لذلك، نرى أن سياسات الهجرة يجب أن تسعى إلى الحصول على أقصى الفوائد من الهجرة القانونية المنظمة والى التقليل من العواقب السلبية التي لا مفر منها بالنسبة إلى البلدان المعنية، وكذلك بالنسبة إلى المهاجرين وأسرهم. وذلك لن يتحقق إلا بالحوار والتعاون فيما بين البلدان المعنية. وربما يتم عن طريق تقاسم المسؤوليات عن الإدارة السليمة لتدفقات الهجرة.

ومن ناحية أخرى، يؤدي الاندماج الصحيح للمهاجرين في بلدان المقصد إلى زيادة قدرة المهاجرين على المساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية. ويجب التذكير بأن تحسين الاندماج يتطلب جهدا واضحا من قبل بلدان المقصد. فهي

تتحمل مسؤولية وضع البرامج لاستقبال المهاجرين وتوفير العمالة وإدماج المهاجرين في النظام التعليمي والحياة الاجتماعية على أساس النهوض بالمعاملة المتساوية وغير التمييزية.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا منافع برامج العودة الطوعية. وإن استحداث آليات لتيسير نشر المعلومات عن هذه البرامج وطرق تمويلها يمكن أن يكون حافزا للمهاجرين للعودة إلى بلدهم الأصلي وللمساهمة في تنمية ذلك البلد.

إن حكومة إسبانيا ستقر في القريب العاجل أول خطة إستراتيجية للتجنس والاندماج، للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وقد خصصنا لها مليوني يورو، وستكون مصحوبة بتدابير كثيرة لصالح الاندماج، ومبنية على ١٢ مجالا مترابطا من مجالات العمل: الاستقبال، التعليم، العمالة، الإسكان، الخدمات الاجتماعية، الصحة، المساواة في المعاملة، المرأة، الشباب، المشاركة، الوعي الجماهيري، التنمية.

وإسبانيا تدرك أيضا أن الأسباب الراسخة للهجرة ترتبط بانعدام الفرص في بلدان الأصل. وهذا هو موضع تركيز جهودنا الحالية في التعاون الإنمائي، الذي نعرف جميعا معرفة تامة بأنه يثمر على الأمد المتوسط فقط. وذلك الجهد سييسر لنا بلوغ هدف ٠ر٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، وبذلك نضاعف في أربع سنوات مساهمة إسبانيا في هذا الميدان.

وحكومة إسبانيا عقدت العزم على تكثيف التعاون الدولي والنهوض بتدابير محددة للعمل ضمن الاتحاد الأوروبي. ومن الأهمية بمكان أن تعد كل البلدان المعنية، سواء بلدان الأصل أو بلدان المقصد، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والإدارة المشتركة، التدابير الضرورية وبرامج العمل. هذا هو السبيل الذي انتهجه المؤتمر الأورو - الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية، الذي عقد في الرباط في تموز/يوليه، وهو السبيل الذي يجب انتهاجه في المستقبل. وإن الاجتماع الأيبيري - الأمريكي المعني بالهجرة والتنمية، الذي عقد في مدريد، في تموز/يوليه أيضا، تمخض عن نتيجة مماثلة وسلط الأضواء على الحاجة إلى التقدم صوب آلية أيبيرية - أمريكية للتنسيق، في إطار المؤتمر الأيبيري - الأمريكي.

نحن على ثقة بأن الهجرة الدولية لا يمكن معالجتها من طرف واحد. فمصالح المهاجرين وأسرهم، وأمنهم ورفاههم، معرضة للخطر. وأرواح كثيرة جدا تزهق بصورة مأساوية في سياق عمليات الهجرة غير المنتظمة، وأناس كثيرون يتعذبون نتيجة لعمليات التهريب غير القانونية. لا توجد سياسات للهجرة يمكن أن تتسم بالمصداقية من دون كفاح شديد حاسم ضد الهجرة السرية، التي تشكل وصمة عار في جبين عصرنا، والتي يكون المهاجرون أنفسهم، وكذلك المجتمعات التي تستقبلهم، ضحاياها.

موقف حكومة إسبانيا موقف حازم وثابت. في غضون السنوات القليلة الماضية دأبت الحكومة على تعزيز تدابير الرقابة وتطوير إستراتيجية فعالة ضد التهريب السري، بما في ذلك اقتراح بإقامة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف لا غنى عنهما حقا في هذا المجال. الهجرة الدولية يجب أن تعالج بطريقة منتظمة باعتبارها فرصة خارقة للعادة للجميع، مقترنة بمسؤوليات يتعين تشاطرها.

ولبلوغ تلك الغاية، وبهدف التشجيع على إمعان النظر في ظاهرة الهجرة واتخاذ إجراءات منسقة على صعيد الكرة الأرضية، دأبت إسبانيا على تأييد الحوار الرامي إلى إقامة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي اقترحه الأمين العام. وهنا، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي ودعمها لجهود السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين

العام. وفي إطار المنتدى العالمي، يمكن إنشاء آلية متابعة في المجالات التي حددها هذا الحوار الرفيع المستوى.

وبالتالي، يحدونا الأمل في أن يثمر هذا الحوار وأن يصل إلى نتائج هامة تفيد المجتمع الدولي فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين أن تتخذ في مجال الهجرة الدولية والتنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس باولو باريتو، نائب وزير العدل في البرازيل.

السيد باريتو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): في جميع أرجاء العالم، هناك اعتراف شامل، عمليا، بأهمية الهجرة وبأهمية إسهامات المهاجرين في بلدان المقصد. وفي العديد من الدول، ما انفك المهاجرون الوافدون أساسيين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وما نشاهده الآن هو افتقار واضح إلى التحضير من جانب الحكومات ووسائط الإعلام والمجتمع لمعالجة لهذه المسألة. ويتم اعتماد القوانين والسياسات واستراتيجيات المراقبة واحدة بعد الأخرى في محاولة لتحقيق ما يسمى الآن تنظيم الهجرة. ولم تكن القوانين المقيدة للهجرة فعالة في احتواء تدفقات المهاجرين؛ فكثيرا ما تعمل تلك القوانين بوصفها حافزا لأنشطة الشبكات الدولية المتخصصة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

ومسألة تنظيم الهجرة تعالج عموما عن طريق اتفاقات مكافحة تلك الشبكات وإحكام القيود على منح التأشيرات ومراقبة الجوازات واتخاذ التدابير الأمنية في المطارات والبحر والبر. وهناك مناقشات بشأن تجريم الهجرة الوافدة غير المنظمة وبشأن الأنظمة الإلكترونية وأنظمة الاستدلال البيولوجي لتحديد الهوية واتخاذ إجراءات صارمة لمنح التأشيرات ومراقبة البيانات والآليات المشتركة لرفض المهاجرين الوافدين. وقد نوقش العديد من تلك التدابير في العديد من البلدان واعتمد بعضها، وإن كانت النتائج غير مرضية. ومع أن عدد انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين الوافدين وحالات التمييز والسجن والعقاب تزداد يوميا، فإن وتيرة الهجرة ما زالت تتسارع.

وهناك الآن كلام عن وضع استراتيجيات للاستثمار في بلدان المنشأ، بدعوى المساعدة على تعزيز التنمية، ولكن هي في الواقع للمساعدة على احتواء تدفقات المهاجرين. وتلك الاستراتيجيات، وحدها، لن تكون فعالة.

ونحث على أن تعالج مسألة الهجرة من حيث حقوق الإنسان. ويتمثل هدفنا في أن نضمن للمهاجرين الممارسة الكاملة لحقوقهم المدنية. ونؤيد سياسات العولمة والهجرة، والمعاملة الكريمة للمهاجرين ومكافحة جميع أنواع كراهية الأجانب. ونؤيد توفير حماية دولية أوسع نطاقا للمهاجرين. ونؤمن بأن تكامل البشر ينبغي أن يشكل الهدف الرئيسي للسياسات الخارجية.

وتمتع البلدان بالحق السيادي في وضع القواعد التي تحكم دخول الأجانب إلى أراضيها وبقاءهم فيها وخروجهم منها. ولكن لا توجد دولة غير مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن انتهاك حقوق المهاجرين. والطابع العابر للحدود الوطنية لحقوق الإنسان طابع ثابت بشكل صارم. وتجريم المهاجرين والترحيل الجماعي، والمعاملة التمييزية ضدهم وإنكار الحماية الدولية للاجئين ومعاملة المهاجرين وكأن لا حقوق لهم أمر لا يمكن قبوله ولو بذريعة السيادة الوطنية.

والبرازيل، بوصفها الرئيس الحالي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، توفر للوفود المهتمة وثيقة تفصل التقدم الكبير الذي أحرزته كتلتنا الإقليمية في تيسير تنقل الأشخاص وتسوية أوضاعهم مع تعزيز العمل المشترك لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

والبرازيل تؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام، كوفي عنان، بإنشاء منتدى عالمي بشأن الهجرة والتنمية. ونرى أن ذلك المنتدى سيمثل وسيلة هامة – وربما الوسيلة الوحيدة – لمعالجة مسألة الهجرة بطريقة مناسبة لعالم اليوم.

كما أننا نعتبر اقتراح بيتر ساذرلاند بإنشاء منتدى عالمي غير رسمي وشامل لدراسة الصلات بين الهجرة والتنمية من منظور شامل وكلي مع التركيز الرئيسي على حقوق الإنسان اقتراحا بنّاء. ونرى أنه ينبغي لفريق الهجرة العالمي أن يدعم عمليات ذلك المنتدى. ولا بد من تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بحيث يتمكن من معالجة مشكلة الاضطهاد الخطيرة في العالم فيما يتعلق بالعنصر والجنسية والفئة الاجتماعية والرأي السياسي والصراعات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وفي وسع المناقشة الهادئة بشأن هذه المسألة أن تفتح الباب للتوصل إلى حلول مشتركة ومبتكرة وإنسانية وعادلة فيما يتعلق بظاهرة الهجرة، التي ربطت أجدادنا معا. وهي تمثل حقا لا بد من كفالته لذريتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ويسلاف تاركا، نائب وزير الداخلية والإدارة في بولندا.

السيد تاركا (بولندا) (تكلم بالانكليزية): إن بولندا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بشأن المسائل قيد المناقشة من منظورنا.

إن الاعتراف بسياسة الهجرة بوصفها عنصرا مستمرا لتنمية أي بلد واستراتيجية تحديثه لا بد وأن يقوم على أساس المعرفة الموثوقة بطابع النتائج المتصلة بظاهرة الهجرة على كلا المستويين الإقليمي والعالمي. وبالتالي، نقدر تقديرا كبيرا مبادرة تنظيم الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. كما أننا نوافق على أن مناقشة اليوم ينبغي أن تشير إلى بداية التبادل الدولي للخبرة المكتسبة في الميدان. ونتوقع أن تكون المناقشة متعددة المواضيع بشأن المسائل المعقدة قيد البحث.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، كوفي عنان، ولفريقه وللممثل الخاص للأمين العام، بيتر ساذرلاند، على تحضيرهم الممتاز والشامل لهذه الجلسة.

وبالرغم من الأهمية البالغة للجوانب الدولية للتعاون المتصل بالهجرة، فإن البعد الإقليمي للهجرة يكتسي أهمية رئيسية. وبالتالي، نعرب عن دعمنا لزيادة الأنشطة ومشاركة جميع اللجان الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل الهجرة والتنمية.

لقد مضى وقت طويل منذ أن اجتمعنا في المؤتمر الأوروبي – الأفريقي الذي عقد في الرباط. وأثبتت نتائج المؤتمر أن تلك الاجتماعات ينبغي أن تعقد أيضا في المناطق الأخرى، بما في ذلك شرق أوروبا، حيث المسائل المتصلة بالهجرة تؤثر، بدرجة أكبر، في الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

وتقوم بولندا حاليا بصياغة عناصر محددة لسياستها للهجرة. وقد أثبتت الأحداث التاريخية بوضوح أن البولنديين ساهموا بنشاط في عمليات الهجرة. وأدى انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي إلى اندماج بلدنا على مستوى عال في نظام الهجرة العالمي، وبشكل أساسي، الأوروبي. وسيكون لعمليات العولمة التي تؤثر على ظاهرة الهجرة تأثيرات على الهجرة في بولندا أيضا.

ولسنا بلدا يهاجر منه المغتربون فحسب، بل أيضا للمهاجرين إليه. وخلال العقد الماضي أصبحت بولندا بلدا للعبور والمقصد. وقد شهدنا بشكل متزايد ظاهرة الهجرة

المؤقتة. وبالتالي، نحن نعتقد أنه يتعين علينا أن نوجه اهتماما خاصا لهذه المسألة وما تمثله من تحديات.

وبحكم موقعنا الجغرافي، أصبحت بولندا مقصدا للمهاجرين، لا سيما للوافدين من الشرق – من البلدان الأوروبية المجاورة، وكذلك من الدول الآسيوية.

ونظرا للتغيرات السياسية التي وقعت خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة، أنشأ بلدنا نظاما قانونيا ومؤسسيا للمسائل المتصلة بالهجرة يتماشى مع المعايير الأوروبية. وما زالت هذه العملية قيد التقدم وفقا للتغيرات التي تطرأ على سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة وحق اللجوء.

بولندا لم تواجه تدفقات سكانية واسعة النطاق. ولكن، تسليما منا بأهمية الهجرة على الصعيد العالمي، فإننا نشارك بنشاط في المناقشات الدولية بشأن منافع التنمية الناجمة عن ظاهرة الهجرة بالنسبة لبلدان المقصد، وبلدان الأصل، وللمهاجرين أنفسهم.

إن تجربتنا وتحليلنا لسياسات الهجرة التي ينتهجها شركاؤنا الأوروبيون يدعمان وجهة نظرنا بأن الإدارة الفعالة للهجرة ممكنة، وبأنها ينبغي أن تقوم على أساس التعاون المكثف والشراكة فيما بين بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان المقصد. وينبغي أن يقوم هذا التعاون على مختلف الأصعدة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والعالمية. ويتعين التأكيد كذلك على الدور البناء للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

نحن على قناعة بأن أنجع استخدام للإمكانيات التنظيمية والمالية للبلدان والمناطق والمؤسسات والشركاء الآخرين يمكن أن يتحقق من خلال ضمان الاتساق وتجنب الازدواجية.

إن المحافظة على آلية تعزيز التعاون فيما بين الدول في مجال الهجرة داخل الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه. ولذلك، فإننا نقدر مبادرة الأمين العام الرامية إلى إنشاء منتدى تشاوري للدول الأعضاء في الأمم المتحدة يعتمد نهجا شاملا للمسائل المتصلة بالهجرة والتنمية. ومن وجهة نظرنا، نحن بحاجة إلى هذا المنتدى. ولكن ينبغي إنشاؤه في إطار هياكل الأمم المتحدة القائمة وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

إن هذا الحوار الرفيع المستوى هو المرة الأولى التي تتم فيها مناقشة مسائل الهجرة والتنمية على هذا المستوى الرفيع. وإنني لعلى اقتناع راسخ بأننا جميعا ندرك الأهمية البالغة لهذه المسائل، وبأنها تستحق المزيد من التطوير بغية تحسين نوعية الحوار العالمي حول هذا الموضوع. وندرك جميعا أن الهجرة ظاهرة دائمة الحضور، ولذلك فإن مهمتنا الأساسية هي البحث عن أفضل السبل لجني أكبر قدر من فوائدها والتصدي بطريقة فعالة للتحديات التي تترتب عليها. وبولندا على استعداد للمشاركة النشطة وللإسهام في جهودنا المشتركة في هذا المجال.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أليخاندرو بوردا، نائب وزير الشؤون السياسية المتعددة الأطراف في كولومبيا.

السيد بوردا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إن وفدي لمسرور، سيدتي الرئيسة، إذ نراكم تترأسون مناقشاتنا. ونحن على اقتناع بأننا، تحت قيادتكم، سنحقق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

إن الهجرة العالمية، بحكم تعقيداتها، حافلة بالتوترات بين العولمة والسيادة الوطنية، وبين أفضل الممارسات وأسوأ حقائق الواقع، وبين المواقف الأحادية الطرف والمواقف القائمة على أساس تعددية الأطراف.

لقد حولت العولمة الهجرة إلى مسألة شاملة ذات علاقة وثيقة بالتنمية وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر والبحث عن الفرص في عالم يفتقر إلى الإنصاف، وهذا

ما يستدعي التصدي لهذه الظاهرة على المستويين العالمي والحكومي الدولي.

ويوفر النهج العالمي مبررا كاملا لمعالجة مسألة الهجرة في سياق شامل كالأمم المتحدة، بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الوحيد الذي يملك طابعا عالميا. ولذلك، فإن إجراء هذا الحوار الرفيع المستوى أمر مرحب به، وينبغي لنا أن نشمله بالمتابعة وأن نوليه الاعتبار الواجب.

وتؤمن كولومبيا بأن من الحكمة أن نقيم حوارا اعتياديا ومستمرا، يكون من شأنه تحقيق سياسة هجرة عامة وشاملة، ويؤدي إلى تكليف الوكالات المعنية بولايات محددة.

وهناك مؤسسات حكومية دولية أخرى لا يصطبغ تشكيلها بطابع عالمي، وتنطلق في تناول موضوع الهجرة من وجهات نظر معينة. ولكن بحكم خصائص وقيود تلك الهيئات، فإنها لا تتصدى لمسألة الهجرة من منظور شامل. ولذلك، ينبغي لحوارنا أن يكون واسعا وشاملا لكل عناصر الهجرة، ويجب أن نتجنب بكل ثمن اعتبار المهاجرين على أنهم ''عمال غير مهرة متنقلون''، أي أنهم مجرد سلع مطلوبة لتنمية الاقتصاد. فعلى النقيض من ذلك، ينبغي لنا أن نبدأ التفكير في الأبعاد الإنسانية للمهاجر واحترام الحقوق الأساسية للمهاجر أو المهاجرة.

إن الحوار الإقليمي بشأن مسائل الهجرة مفيد. ونعتقد بأن هناك مسائل معينة يمكن تدارسها بصورة أكثر تعمقا في إطار الملتقيات الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات التعاون. ولكن ظاهرة الهجرة ليست مقصورة على الديناميات الإقليمية، ولذلك لا بد من المحافظة على الإطار الأوسع والأكثر شمولا للأمم المتحدة لضمان أن تؤخذ بعين الاعتبار، لدى تحليل الظاهرة، جميع جوانب طبيعتها المركبة كظاهرة عالمية ذات علاقة بالتنمية.

وينبغي للحوار الرفيع المستوى أن يكون منتدى بنّاء، وأن تكون له آليات مرنة لرعاية التفاهم والاتفاق على السياسات والتضامن التعاوني، وأن يحفز التفكير، على المستويين المحلي والعالمي، في الأسباب الهيكلية للهجرة وإمكانيات التنمية التي تنطوي عليها.

ويشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871). ونتفق، بصفة عامة، مع النهج الوارد في الوثيقة، والذي يقدم صورة للهجرة كظاهرة متعددة الأبعاد، تنشأ عنها تحديات وفرص، بالنسبة لبلدان الأصل وبلدان المقصد على حد سواء، من خلال الربط بين الهجرة والتنمية.

ولدى النظر في جدول أعمال الهجرة والتنمية معا، نود أن نأخذ في عين الاعتبار النموذج الاقتصادي العالمي القائم، الذي يقوض أشكال الإنتاج المحلية، ويشجع تدفقات المهاجرين إلى البلدان المتقدمة النمو عندما لا يملك السكان المحليون إمكانيات قابلة للاستمرار للتغلب على الفقر أو توليد الثروة، أو الاستثمار أو الادخار.

ومع ظهور نتائج تطبيق النموذج الاقتصادي في أمريكا اللاتينية لرفع مستوى الحياة، قدمت مقترحات على أساس نموذج التنمية المستدامة من خلال تسخير التحويلات لمصلحة الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات هي موارد خاصة، وبالتالي لا يمكن للحكومات التدخل في شؤونها. فاستخدام تلك التحويلات أمر يحدده المهاجر وأسرته، ولم يتم حتى الآن إجراء تقييم كاف للتأثيرات المتوسطة والطويلة الأجل لتلك الآلية على صعيد الاقتصاد الكلي.

وفي السياق المتعدد الأطراف، جرى فرض مفهوم ''أفضل الممارسات'' كنموذج أقيمت على أساسه تدريجيا السياسات العامة الدولية. ولكن في مجال الهجرة لا يمكن لهذا

النموذج أن يكون ذريعة لتجاوز ''أسوأ حقائق الواقع'' التي يتعرض لها المهاجرون في المجتمعات التي تستغلهم، أو تدير ظهرها لهم، وأعني بهذه الحقائق رهاب الأجانب والتمييز والعنصرية وإنكار المساهمات الاقتصادية والثقافية التي يقدمها المهاجرون لجالياتهم من بلدانهم الأصلية ولمجتمعات بلدان المقصد. وينبغي لنا أن ننظر في الحقائق اليومية والمشاكل التي يواجهها المهاجرون من أجل أن نبدأ المسعى المشترك لإيجاد الحلول ولوضع السياسات المبتكرة.

ووجود فهم واضح للجوانب الإيجابية للهجرة – التسامح، وقبول التنوع الثقافي للمهاجرين ودمجهم المتناسق في المجتمعات المتلقية – ينبغي أن يشكل الأساس لأول وأهم ما يسمى أفضل الممارسات.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يشاطر الجمعية بعض الأفكار التي تسبب لنا شيئا من القلق بشأن ظاهرة الهجرة بصفة عامة. وأود أن أشير هنا إلى مبدأ تقاسم المسؤولية فيما يتعلق بالهجرة عموما.

اعتمد المجتمع الدولي مبدأ تقاسم المسؤولية للتصدي لظاهرة إجرامية – المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وكذلك ما يتصل بهما من جرائم. وتطبيق ذلك المبدأ على الهجرة بشكل عام، وعلى نفس الأساس، سيكون بمثابة المساواة بين المهاجرين وبين حيازة مخدرات غير مشروعة، مثل الكوكايين. وذلك من شأنه أن يتنافى مع المبادئ الأساسية في هذا المجال. فالهجرة في حد ذاتها ليست ظاهرة إجرامية. أما الإجرامي فهو الاتجار بالأفراد أو بالمخدرات. وبالتالي، فإن تقاسم المسؤولية في هذا الصدد يجب أن ينطوي على تضامن دولي في مواجهة الظاهرة الإجرامية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالبشر، والأنشطة الإجرامية المتصلة به.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ليوناردو فرانكو، نائب وزير شؤون أمريكا اللاتينية في الأرجنتين.

السيد فرانكو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، أود أن أبدأ كلمتي بشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تنظيمه هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

تشكل عمليات الهجرة جزءا أساسيا من تاريخ الأرجنتين. ففي الماضي، استقبل بلدي أعدادا كبيرة من المهاجرين، وأساسا من أوروبا؛ وفي العقود الأخيرة كان المهاجرون يأتون من بلدان أمريكا الجنوبية الشقيقة. وكُتب على أبناء الأرجنتين أيضا أن يرحلوا، وهو ما فعلوه لأسباب سياسية في عقد السبعينيات. ونود أن نشكر علناً البلدان الأخرى التي استضافت لاجئينا. وفي الآونة الأخيرة، ولأسباب اقتصادية، أخذ الأرجنتينيون أيضا يبحثون عن فرص أفضل خارج بلدهم.

ولكل تلك الأسباب، يشترك بلدي في هذا الحوار الرفيع المستوى باهتمام كبير، في ضوء الأولوية العليا التي توليها حكومة الأرجنتين لموضوع الهجرة. واشتراك بلدي يتم في سياق تكامل إقليمي يتناول موضوع الهجرة في إطار متعدد الأطراف، ومن منظور حقوق الإنسان، ومن ثم يتجاوز النظرة التقليدية إلى هذه المسألة، والتي ترتكز حصريا على مصالح الدولة وسيادتها.

ودليلنا على هذا، هو الإنجازات الكبيرة التي تحققت من خلال اتفاقات ملزمة في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والتي تترجم هذه الرؤية الجديدة إلى واقع بالنسبة للمهاجرين في منطقتنا. وأود أن أوجِّه الانتباه، على وجه الخصوص، إلى اتفاقات توافق الآراء التي تم التوصل

إليها في مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة، والواردة في إعلان أسنسيون لعام ٢٠٠٦.

والأرجنتين، تماشيا مع تقليدها العريق في هذا الصدد، تود التأكيد على أن البحث عن ظروف معيشية أفضل في مكان آخر لا يجوز اعتباره أمراً يستحق اللوم، ناهيك عن وصمه بصفة الإجرام. وبالتالي، فمن واجب البلدان أن تعالج المسألة بالسعي إلى إنشاء آليات للتعاون والتكامل، وتتحمل مسؤولية مشتركة في هذا المجال. وتلك التعهدات ينبغي إعطاؤها مضموناً ملموسا بدلا من التشدق بالكلام عنها.

وقد كرست الأرجنتين هذه الروح الجديدة في سياساتها المتعلقة بالهجرة، من خلال قانون الهجرة الوطني لعام ٢٠٠٤. وهذا القانون الجديد يعكس التزام بلدنا بضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان للمهاجرين وأُسرهم. كما أنه ينشئ آليات يمكن أن تيسر تنظيم عملية الهجرة، وتسهم بالتالي في القضاء على جميع أشكال التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية.

وفي الأرجنتين، في ظل التشريع الجديد، يُضمن، على قدم المساواة، الحق في الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والتعليم بجميع مراحله، للأجانب كافة بغض النظر عن وضعهم القانوني كمهاجرين.

ونتيجة لإنشاء اتفاق الإقامة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة لها، الموقّع في سان سلفادور دي باهيا، البرازيل، عام ٢٠٠٢، نفذت الأرجنتين ”البرنامج الوطني لتوحيد وثائق الهجرة“، المعروف باسم ”برنامج الوطن الكبير“، الذي يعكس منظورا إنسانياً واجتماعيا لهذا الموضوع، ويستفيد منه جميع الأجانب المولودين في الدول الأعضاء في تلك الكتلة. والشرطان الوحيدان لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين، يتعلقان بالجنسية وبسجل الشرطة الذي يجب أن يكون خاليا من السوابق.

وذلك البرنامج جعل من الممكن، في غضون الأشهر الثلاثة من وجوده، تسوية الأوضاع القانونية لأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ مهاجر من بلدان أمريكا الجنوبية. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن هذا البرنامج ليس برنامجا للعفو العام، بل هو سياسة دولة ستطبق من الآن فصاعدا على جميع رعايا السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة لها، الموجودين حاليا في الأرجنتين أو الذين سيفدون إليها في تاريخ لاحق.

إن الحكومة الأرجنتينية تدرك العلاقة القائمة بين مسألة الهجرة والأمن الدولي. وهذا ما دعا بلدي إلى التأكيد، في مختلف المحافل، على أنه من الحيوي معالجة هاتين المسألتين من منظور يستند إلى حقوق المهاجرين، وذلك لضمان ألاّ يكون للتدابير المتخذة لتعزيز الأمن الدولي تأثير سلبي على احترام حقوق الإنسان الأساسية.

وبناء على ذلك، فإن جمهورية الأرجنتين، بينما تعترف بأن ممارسة دولة ما لسيادتها تتضمن السيطرة على حدودها والحق في تقرير من ستسمح له بدخول إقليمها الوطني، تؤمن، مع ذلك، بضرورة مراعاة الإجراءات القضائية الواجبة في هذا الصدد.

وبالمثل، نؤمن بأن تسوية الأوضاع القانونية وتوفير الوثائق للمهاجرين الوافدين إلى بلدنا، أفضل لأمننا الداخلي من تهميشهم أو إغفال هويتهم، ومن ثم، جعلهم عزل أمام أصحاب العمل معدومي الضمير أو المتاجرين وأساليبهم الخسيسة.

وسياستنا في مجال الهجرة تدرج منظورا جنسانيا يهدف إلى ضمان أن تكون المرأة المهاجرة قادرة على الوفاء بدورها المهم كعامل منشط للتنمية وناقل للقيم.

أما مشكلة الاتجار بالأشخاص، فإنها واحدة من أخطر المشاكل المتصلة بحركة الأفراد وأكثرها إلحاحاً. وتبين التقارير أن النطاق الجغرافي للمشكلة قد اتسع، وأن معظم الضحايا من النساء والأطفال. والتعاون الدولي أمر لا غنى عنه في كشف ومكافحة الشبكات عبر الوطنية المعقدة الضالعة في الاتجار بالبشر.

وقبل أن أختم أود أن ألفت الانتباه إلى أن الأرجنتين قد قامت بتوزيع ورقة بعنوان ''تغيير النموذج: معالجة مسألة الهجرة الدولية من منظور حقوق الإنسان'' (A/61/315، المرفق).

وفي الختام، نعتقد أنه إذا ما أريد لأعمال المجتمع الدولي في مجال الهجرة أن تنجح، يجب أن توجه بشكل شامل وعلى أساس متعدد الأطراف. وتؤكد الأرجنتين مرة أخرى عزمها على المشاركة بنشاط في منتديات وآليات التعاون الدولي بهدف الدعوة إلى مبادئ جديدة للهجرة قائمة على أساس الاعتبار الأخلاقي لاحترام حقوق الإنسان للمهاجرين. ووفقا لذلك أود أن أرحب، باسم بلدي، بعرض حكومة بلجيكا استضافة الدورة الأولى للمنتدى الاستشاري المعني بالهجرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي يوريس ديمنك الأمين العام لوزارة العدل بهولندا.

السيد ديمنك (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أؤكد على أن هذا الحوار الرفيع المستوى حدث مهم جاء في الوقت المناسب تماماً. وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٧ من تقريره (A/60/871) ''كل منا يملك جزءا من الصورة الشاملة، ولكن لا يوجد بيننا من يمتلك الصورة بأكملها. وقد حان الوقت لتجميع أجزاء الصورة''.

وتولي هولندا أهمية كبيرة لهذا الحوار العالمي وتؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب أن يكون البداية لا النهاية، لعملية دولية للنقاش والتعاون. ولا يمكن للدول أن تحقق التعاون المفيد للجميع إلا من خلال حوار مفتوح وبنّاء حول الجوانب الإيجابية والسلبية للهجرة واحترام كل وجهات نظر الآخرين. وهذا يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال وفيما بين بلدان الجنوب، حيث أن المشاكل المتعلقة بالهجرة من الجنوب إلى الجنوب لا تقل أهمية عن تلك المتعلقة بالهجرة من الجنوب إلى الشمال. ولذلك يجب معالجة الهجرة على أساس أنها ظاهرة عالمية.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتصل بالعلاقة بين الهجرة والأهداف الإنمائية للألفية، ونزوح الأدمغة والهجرة الدائرية وتخفيض تكاليف التحويلات والتهريب والاتجار بالبشر وحماية اللاجئين.

هناك علاقة واضحة بين الهجرة والتنمية. حيث أن للهجرة نتائج إيجابية وأخرى سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد المنشأ، وكذلك بلد المقصد. وبالتالي يمكن للتنمية أن تؤثر على الحاجة إلى الهجرة. وتنفق هولندا سنويا ٠,٨ في المائة من الناتج القومي المحلي لمحاربة الفقر في العالم وبالتالي تساهم في إزالة الأسباب الأساسية للهجرة.

وقبل عامين قدمت وزيرة التعاون الإنمائي الهولندية وزميلها المسؤول عن الهجرة والتكامل إلى البرلمان ورقة مشتركة عن الهجرة والتنمية. – ويوجد نص انكليزي في هذه القاعة – وهذا مثال جيد للسياسة المترابطة إذ أن الترابط يجب أن يبدأ من الدولة نفسها ليكون فعالا على المستوى الدولي.

وهولندا أيضا من المؤيدين بشدة للترابط والتعاون وتنسيق السياسات بين الدول وبين الدول والمنظمات الدولية – في إقليمنا، وبين الأقاليم وعالميا. وفي نفس الوقت

تقوم هولندا بتنظيم اجتماعات منتظمة مع ممثلي منظمات المهاجرين لتمكنهم من الإسهام في وضع السياسات.

إن البلدان تستفيد من تنظيم تدفق المهاجرين. وبالتالي يمكن لتنمية القدرة على إدارة الهجرة أن تقدم مساهمة كبيرة. وتدعم هولندا بنشاط، خصوصا في أفريقيا، مشاريع لمساعدة وكالات الهجرة والسلطات الأخرى لتسجيل ومساعدة المهاجرين وحماية اللاجئين.

ويمكن أن يكون لهجرة العمل المؤقت مزايا كبيرة للمهاجرين أنفسهم، وكذلك لبلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتدرس هولندا الكيفية التي يمكن بها لهجرة العمل المؤقت من الدول النامية أن تخدم مصالح هولندا مصالح المهاجرين وكذلك مصالح بلدان المنشأ أيضا.

وتعمل هولندا لتشجيع ''كسب العقول'' لتشجيع المهاجرين على العودة المؤقتة لدولهم للمساهمة في التنمية، ويمكن للمهاجرين أن يكونوا جسرا بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. فنحن في غانا مثلا أعددنا مشروعا للعودة المؤقتة للأطباء الغانيين الذين تأهلوا في هولندا. وفي نيسان/أبريل الماضي بدأنا مشروعا جديدا للعودة المؤقتة للمهاجرين المؤهلين من أفغانستان وسيراليون والسودان وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك.

ويجب على كل دولة أن تحمي حقوق المهاجرين، وبالذات النساء والأطفال، وأن تحارب كراهة الأجانب والعنصرية. وللمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، الذي يعمل بموجب ولاية مجلس حقوق الإنسان الجديد، دور فعال وحيوي في هذا الصدد.

بالنسبة لعديد من النساء وأسرهن، تمثل الهجرة خطوة في غاية الأهمية نحو حياة أفضل – ليس لأنها تعني زيادة الدخل فحسب، ولكن لإمكانيات التمكين التي تقدمها. ولكن الهجرة أيضا تمثل مخاطر للنساء. فالنساء المهاجرات غالبا ما يقمن بأعمال قذرة وشاقة ومهينة وخطرة. إن الاتجار بالبشر يمثل الجانب المظلم من العولمة، ويجب كشفه واستئصاله من الجذور.

ومن المهم للغاية أن يستمر هذا الحوار. ومن هذا الحوار الرفيع المستوى ندعو الجمعية العامة إلى دعم اقتراح الأمين العام بإقامة منتدى عالمي طوعي وغير رسمي يمكن فيه للدول مناقشة المشاكل المشتركة وتبادل أفضل الممارسات وإيجاد حلول مشتركة؛ وقيام هذا المنتدى يتم دعم مجموعة الهجرة الدولية والممثل الخاص للأمين العام السيد بيتر ساذرلاند. ونحن نرحب ترحيبا حارا بعرض بلجيكا استضافة الاجتماع الأول للمنتدى. والآن على الدول أن تواصل العمل معا بكل الطرق الممكنة. لقد بدأنا بداية طيبة هذا الأسبوع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فيكتور فلستوفيتش نائب وزير الداخلية لبيلاروس.

السيد فلستوفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نيابة عن وفد جمهورية بيلاروس أود أن أشكر الأمانة العامة على عملها الممتاز في تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية.

إن مشاركة الدول الأعضاء على هذا المستوى الرفيع توضح بجلاء استعدادها للتعاون بشكل بناء في مجال تنظيم الهجرة وتقليل الآثار الاجتماعية السالبة المترتبة عليها. كما تؤكد أيضا التزام الدول بحماية حقوق وحرية المهاجرين واللاجئين، وتؤكد كذلك رغبة الدول في مناقشة التحديات الرئيسية للهجرة وأثرها على التنمية في العالم بأسره.

وتؤيد بيلاروس إقامة حوار دولي بناء بشأن الهجرة والحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك التحديات التي تبرز وتشكل تهديدا لمجتمعاتنا. وأحد الأمثلة الملموسة لذلك الدعم مبادرة بيلاروس لإقامة شراكة

عالمية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر في القرن الحادي والعشرين.

وتعتقد بيلاروس أن مشروع القرار الذي أعدته بشأن تحسين تنسيق الجهود لمكافحة الرق والاتجار بالبشر سيتضح أنه خطوة مهمة تجاه إطار للشراكة العالمية. وسيشكل الدعم لهذه المبادرة مساهمة قيمة في محاربة شر كدنا أن ننساه، ولكنه أصبح الآن يمثل تهديدا متزايدا للحضارة الإنسانية. دعم هذه المبادرة يعني أيضا مشاركة قوية في الجهود المشتركة لبناء الأمن والسلام الدوليين.

ولا يمكن القضاء على الاتجار بالبشر ما دام الطلب عليه مستمرا في الزيادة. وقد نظمت بيلاروس مؤتمرا دوليا على مستوى رفيع بشأن مكافحة الطلب على الاتجار بالبشر: سبل تطوير التعاون الدولي بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، في محاولة لضمان إطار قانوني أقوى لمساءلة الذين يسعون إلى إقامة علاقات جنسية مع ضحايا الاتجار بالبشر. وسوف تستضيف بيلاروس ذلك المؤتمر في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وفي أوائل التسعينات، طرأت على عملية الهجرة في سائر أرجاء المنطقة الشاسعة للاتحاد السوفياتي السابق تغييرات كبيرة أدت إلى تدفقات هائلة للهجرة خرجت عن نطاق السيطرة. وقد تضررت بيلاروس أيضا من تلك العملية. وتمكنا من تنظيم الهجرة الفوضوية، وكفالة الاستقرار داخل البلد بفضل اعتماد استراتيجية للدولة في مجال الهجرة في الوقت المناسب، إلى جانب اتخاذ تدابير قانونية فعالة، وبرنامجين وضعتهما الدولة.

وبيلاروس على يقين الآن من أن لديها تشريعات مناسبة للهجرة تتماشى مع المعايير الدولية. ولدينا كذلك نظام فعال لتقديم المساعدة القانونية والاجتماعية للمهاجرين. ووضعت بيلاروس، أيضاً، نظاما قانونيا فعالا للاجئين وغيرهم من الأجانب المقيمين في البلد، واتخذت تدابير عملية لمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر. وهناك أيضا نظام خاص بالمقيمين الأجانب.

وتنفذ بيلاروس حاليا ثالث برنامج وضعته الدولة بشأن الهجرة للفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز أمن الدولة، وتشجيع النمو الاقتصادي، وكفالة تمتع المهاجرين بحقوقهم القانونية بشكل كامل.

وتتضمن سياسة الدولة في بيلاروس بشأن الهجرة الأولويات التالية: استخدام الطاقات التي تنطوي عليها الهجرة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وتشجيع الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، والسعي لوقف مغادرة الأكاديميين للبلاد، وضمان الحصول المجاني على فرص العمل في الخارج، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة.

ونظرا لما لهجرة الفنيين المؤهلين والمأمولين من أثر سلبي على المقدرات الفكرية للبلد، فإن بيلاروس تتشاطر رأي الأمين العام بشأن ضرورة الإبقاء على الفنيين المؤهلين في البلدان التي تستثمر في تعليمهم وتدريبهم.

ولا يجادل اثنان أن تحدي الهجرة ينطوي على بعد عالمي اليوم. ولهذا، لا يمكن معالجة الهجرة بأقصى قدر من الفعالية إلا من خلال التضامن والتعاون الدوليين، وتنسيق جهود الأطراف المعنية كافة. وفي الوقت ذاته، فإن الأثر المباشر للهجرة وضرورة معالجته كثيرا ما يثقل بشدة كاهل بلدان لا تستطيع وحدها تنفيذ برامج لتنظيم الهجرة، وإنشاء أنظمة وطنية للجوء، والتصدي للهجرة غير القانونية. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى البلدان من هذا القبيل، لوضع سياسات فعالة للهجرة، ووضع ضوابط وطنية وآليات إحصائية في مجال الهجرة. وتواجه البلدان النامية، والبلدان

التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مثل بيلاروس، وبلدان العبور مشاكل مماثلة.

وتشارك بيلاروس بنشاط في عدد من المنتديات الدولية، ودون الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة. ونحن نتعاون بشكل وثيق في هذا المجال مع دول أخرى، ومع المنظمات الدولية. وتعاوننا مع البلدان المجاورة تعاون دينامي ومفيد.

وقد اقترحت جمهورية بيلاروس، وضع برنامج أوروبي – أسيوي بشأن التشريد والهجرة القسريين. وهي تشارك فيه الآن، ويوفر البرنامج آلية جديدة للحوار والتفاعل، استنادا إلى مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ بشأن مشكلتي اللاجئين والنازحين.

وتوافق بيلاروس على وجوب توسيع نطاق التعاون والحوار الدوليين بشأن الهجرة. وما زلنا ننظر في اقتراح إنشاء منتدى تشاوري بشأن الهجرة. وفي نفس الوقت، نؤمن أنه بينما ننظر في ذلك المقترح، ينبغي لنا ضمان الاستفادة الكاملة من آليات التعاون القائمة، وخاصة تجربة المنظمة الدولية للهجرة ومرافقها.

وخلاصة القول، أود الإعراب عن الأمل في أن يشجعنا الحوار الرفيع المستوى على اتخاذ خطوات، لا خطوة واحدة، لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلم والأمن العالميين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن نمضي في أعمالنا، أود إبلاغ الأعضاء، أنه عصر هذا اليوم، وقبل أن نستكمل قائمة المتكلمين، سيقدم رؤساء الموائد المستديرة الأربع ملخصات عن المداولات التي جرت في تلك الموائد.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي لاثارو، نائب وزير الجاليات البيروفية في الخارج في بيرو.

السيد لاثارو (تكلم بالإسبانية): أود في المستهل أن أعرب عن تأييد بيرو للبيانين اللذين أدلى بهما أمس كل من ممثل غيانا نيابة عن مجموعة ريو، وممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن بيرو تشارك في هذا الحوار باهتمام كبير ولديها توقعات كبيرة، لأننا نؤمن أن نداء الأمين العام يتماشى مع الأهداف الرئيسية للبلدان مثل بيرو، التي لديها عدد كبير من المهاجرين في الخارج.

وعلى مدى ست سنوات الآن، دأبت بلادي بشكل منتظم على تنفيذ سياسة لتقديم الخدمات القنصلية والحماية، على أساس حماية مصالح وحقوق أبناء بيرو في الخارج. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا يزال أمامنا المزيد من التحديات. ولهذا، تولي الحكومة الحالية أهمية خاصة لحماية البيروفيين في الخارج. ومن الواضح أن ذلك ينطوي على اتخاذ تدابير على المستوى الثنائي، ودون الإقليمي، والإقليمي، وعلى مستوى نصف الكرة الأرضية والمستوى الدولي. وللتدليل على ذلك الالتزام الملموس، استضافت بيرو في أيار/مايو الماضي، المؤتمر الدولي الخاص للبلدان النامية ذات التدفقات الكبرى للمهاجرين. واعتمد المؤتمر إعلان ليما، وهي وثيقة أثق أنها ستغني مناقشاتنا (A/61/91، المرفق).

ولهذا، نؤمن أنه آن أوان اعتراف المجتمع الدولي بإسهامات الهجرة، والنظر في تجديد تركيزه المتعدد الأبعاد عند وضع سياسات محددة وناجعة ومستدامة. وسيشكل ذلك خطوة منطقية على الطريق الذي شرعنا بالسير فيه لمعالجة مشاكل الهجرة الدولية وعناصرها الايجابية بشكل مشترك.

وقد أحرز تقدم على المسارات المواضيعية بفضل العمل الدؤوب الذي أُنجز في إطار مبادرة برن. وأُحرز تقدم

كذلك على الجبهتين النظرية والعملية، بفضل عمل المنظمة الدولية للهجرة، وهي منظمة تمتن لها بيرو، على دعمها الثابت لما اتخذناه من تدابير في مجال الهجرة. ونحيط علماً أيضا بإسهام تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية.

ومع ذلك، تواجهنا مسؤولية كبيرة. فهذا الحوار يستهدف وضع اللبنة الأولى لبرنامج طموح، يتمثل في التعهد بالتزام مشترك لتعزيز ما للهجرة من أثر ايجابي على بلدان المنشأ، والعبور والمقصد، وعلى المهاجرين أنفسهم. وعلينا الآن أن نحفز الإرادة السياسية لجميع الدول، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الأولويات والنهج والمبادئ التوجيهية. وبيرو توافق على اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء منتدى للهجرة الدولية في إطار الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نود الإعراب عن امتناننا للعمل الذي قام به السيد بيتر ساذرلاند.

تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد غوش (زمبابوي).

وبتعهدنا ذلك، علينا أن نضع في الحسبان أن بعض أحدث المعارف وأكثرها تقدماً في ما يتعلق بحماية المهاجرين، يمكن الحصول عليها في بلدان المنشأ. وأكتفي بالإشارة إلى مجهودين شاركت فيهما بلادي مؤخراً. أولهما هو القرار الذي اتخذناه للشروع قريبا في مفاوضات مع الأرجنتين لإضفاء طابع ثنائي على اتفاق السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن الإقامة. ويستند ذلك الاتفاق إلى مبدأ قانوني يشكل تقدما كبيرا، ألا وهو أن الإقامة مبنية على إثبات الجنسية وليس على موقف المتقدم من حيث العمل. والمثال الثاني يرتبط بتوقيعنا مع شيلي مؤخراً على مذكرة تفاهم بشأن العمالة، تقوم على أساس الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ولدينا العزم الكامل على إنجاح هذا الحوار في تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية. ونحن مقتنعون بأننا، في إعرابنا عن آرائنا، سوف نتمكن أيضا من الإفادة بالدروس والخبرات الإيجابية الأخرى التي يجري طرحها هنا ومن تطبيقها في بلدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إميليو خيمينث فرانكو، نائب وزير الشؤون الاقتصادية والتكامل في باراغواي.

السيد خيمينث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة. وأفعل ذلك بصفتي ممثلا للبلد القائم بالرئاسة المؤقتة والمسؤول عن ولاية المؤتمر.

انعقد مؤتمر أمريكا الجنوبية السادس للهجرة يومي ٤ و ٥ أيار/مايو وأصدر إعلان أسنسيون، الذي يعبّر تعبيرا واضحا ومتوازنا عن توافق الآراء في القارة بشأن الهجرة والتنمية، باعتبارهما ظاهرة متعددة الأبعاد متزايدة التعقيد. ويؤكد إعلان أسنسيون التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالهجرة في السوق المشتركة للجنوب وجماعة دول الأنديز وجماعة دول أمريكا الجنوبية، وفي التدابير الانفرادية التي اعتمدتها بعض الدول في رد إيجابي منها على ضرورات الهجرة الدولية. ومن بين هذه التدابير خطة ''الوطن الكبير''، التي اقترحتها جمهورية الأرجنتين، لإضفاء الصبغة القانونية على الهجرة.

وحث المؤتمر المجتمع الدولي على إعداد سياسات الهجرة مستندا إلى البعد الأخلاقي المتمثل في احترام حقوق المهاجرين. وأعلن أنه ينبغي النظر إلى الهجرة باعتبارها حقا لكل فرد وأن حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين جديرة بالاحترام الكامل، بغضّ النظر عن مركز المهاجر. وينبغي حماية العمال المهاجرين وأسرهم من الأفعال المتسمة بالعنصرية وكراهية الأجانب والتمييز التي أصبحت تشاهد على نحو أكثر تواترا في بعض المجتمعات. ونحن في أمريكا

الجنوبية نعتقد أن مما يمكن أن يزيد التأثير الإيجابي للهجرة إلى أقصى حد تشجيع الشمول الاجتماعي والتسامح تجاه المهاجرين وأسرهم.

ويسلّم إعلان أسنسيون بالتأنيث الشديد الذي طرأ مؤخرا على حركات الهجرة. فنصف المهاجرين الحاليين تقريبا من النساء، مما يترك أثرا كبيرا على الأسر وعلى الفئات الاجتماعية الباقية في بلدان المنشأ. ونظرا لأن المهاجرات يعانين من التمييز المزدوج، بصفتهن نساء وبصفتهن عاملات مهاجرات، لا بد من بذل مزيد من الجهود لحمايتهن، وكفالة حقوق النساء والقصّر غير المصحوبين بذويهم على وجه الخصوص، بصرف النظر عن مركزهم في البلدان المستقبِلة.

ونؤكد بقوة أن المهاجرين هم من عوامل التنمية. وينبغي ضمان سبل وصولهم إلى سوق العمل، وعلى البلدان المستقبِلة أن تعترف بمؤهلاتهم المهنية والأكاديمية. فذلك من شأنه أن يساعد على تحديد الجوانب الإيجابية للهجرة، سواء بالنسبة للمهاجرين أنفسهم أو بالنسبة للبلدان المرسلة والمتلقية.

وتفسر تلك الصلة بين الهجرة والتنمية الزيادة في تدفقات المهاجرين. ذلك أن عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي وانعدام الفرص وتفاوتات الدخل تشكل حافزا للتنقل البشري على الصعيد العالمي. كما أن لها تأثيرا على بلدان المنشأ، التي تفقد أوفر مواردها البشرية حظا من المهارات، حيث يفرض تدريبها عبئا اقتصاديا هائلا على البلدان النامية. وعلى النقيض من ذلك تستفيد البلدان المتلقية بالموارد البشرية العالية المهارة التي تستضيفها، والتي تمثل نقل الاستثمار العام الذي توجهه البلدان النامية للتعليم إلى البلدان المتقدمة نموا. وتجد البلدان المرسلة بعد أن تفقد خيرة أبنائها المدربين أن إنتاجيتها تنخفض، مما يحدث بدوره أثرا سلبيا على التنمية في تلك البلدان ذاتها.

لهذه الأسباب جميعا يجب أن نعالج التناقض الذي لا مبرر له المتمثل في أننا ندعو لحرية تنقل الموارد المالية من خلال العولمة وممارسها، بينما يعاني تنقل البشر من العولمة المضادة.

والتحويلات التي يبعثها المهاجرون لأسرهم هي شأن خاص. ويجب اعتبارها ظاهرة منفصلة ومستقلة عن المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب علينا إيجاد الآليات لتوجيه تلك الأموال نحو تنمية المجتمعات التي تستهدفها، مع ضمان خصوصية وسرية وأمن التحويلات، وأدنى تكلفة ممكنة لهذه التحويلات.

وظاهرة الهجرة، بالنظر إلى تعقيدها وتعدد أبعادها، ليست بمأمن من أنشطة جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فكثيرا ما تنحدر الهجرة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وكثيرا ما يؤدي الحلم ببناء مستقبل أفضل للمهاجرين وأسرهم إلى الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، والاتجار بالأشخاص، بل والاتجار بالأعضاء.

لذلك نرى أن آليات وقف الهجرة غير القانونية لا ينبغي أن تحدّ من إمكانيات حصول المهاجرين على الحماية الدولية. وينبغي أن يتمتع المهاجرون الذين أوضاعهم غير قانونية، ولا سيما الذين يقعون ضحايا للاتجار، بالضمانات والخيارات الكافية من الدول المرسلة ودول العبور والدول المتلقية لكي يتمكنوا من تسوية حالتهم، والإبلاغ عن المجرمين، والحصول غير المقيد على الخدمات الاجتماعية، حتى في حالة هجرتهم بطريقة غير مشروعة.

ويجب أن يزيد اشتراك الأمم المتحدة في حماية حقوق المهاجرين والدفاع عنها. وينبغي إيلاء النظر بشكل خاص للحالة المتعلقة بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال

المهاجرين وأفراد أسرهم، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. فرغم أن الصك المذكور دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣، لم تصدق عليه حتى الآن سوى ٣٤ من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٢ بلدا. وكثير من البلدان في قارتنا ليست من بين الدول المصدقة. ومن الأمور التي تدعو للقلق أنه لم يصدق عليه بلد واحد من البلدان المتقدمة نموا.

وأمريكا الجنوبية قارة تأثرت دائما بالهجرة، سواء بوصفها مقصدا على مر القرون الخمسة الماضية أو كمكان المنشأ في الآونة الأخيرة. ويعترف مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة ببعض الآثار السلبية لتدفقات المهاجرين، ولكن الكثير منها يمكن تخفيف حدّته لو أن البلدان المعنية شجعت العمل بشكل منسق وتوافقي في سياق مبدأ المسؤولية المشتركة، بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالقصّر، والجرائم الأخرى المرتبطة بذلك، وفقا للقانون الدولي الراهن.

وبالنظر إلى الأعوام الكثيرة التي عملت خلالها بلدان منطقتنا وجماعة الأمم الأيبيرية الأمريكية مع المنظمة الدولية للهجرة، وإلى التزام تلك المنظمة بالعمل في تعاون كامل مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على تبسيط الموارد وكفالة أفضل الممارسات، واهتمام الأمين العام كوفي عنان بهذه المسألة، فمن شأن مبادرة إنشاء منتدى عالمي معني بالهجرة أن تتيح فرصة لإظهار أننا نستطيع أن نتصدى بكفاءة وفعالية وشفافية للتحدي المتمثل في تحقيق الاتساق بين سياسات الهجرة العالمية.

وبقدر اعتماد السياسات العامة بغرض تعزيز التنمية المشتركة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، سيكون إسهامها في تحقيق استقرار السكان في مجتمعات كل منها؛ وتتكفل البلدان المعنية بتكاليف تدفق الهجرة وتنعم بمزاياه على نحو متماثل؛ وتدار الهجرة على نحو يتسم بالمسؤولية والمساواة والأمن والاحترام؛ وستنتج التنمية الاجتماعية عن ذلك بالشروط المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية وأسمى مبادئ القانون الإنساني الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ريتشارد مسوويا، وزير الدولة في ديوان الرئيس المسؤول عن شؤون إدارة الفقر والكوارث في ملاوي.

السيد مسوويا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أود أيضاً أن أعرب عن تقدير حكومة ملاوي للأمين العام على إعداده هذا التقرير الشامل والوافي الذي يسلط الضوء على الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة والتنمية. ويبرز التقرير بوضوح الصلة القوية بين الهجرة والتنمية، ويقدم بعض التوصيات التي تستحق الاهتمام والدراسة الجادة من جانب المجتمع الدولي.

وللهجرة آثارها الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يجب تمحيصها بعناية لضمان أن تعمل لمصلحة كل من البلدان المرسلة والمستقبلة. لذلك، نرحب بهذه الفرصة لتشاطر المعرفة بشأن كيفية إدارة تحركات الأشخاص.

إن عولمة الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا، إلى جانب تحرر العديد من القوانين التي تمس تنقل الأشخاص، قد سمحت بتحركات واسعة للأشخاص على نطاق لم يسبق له مثيل. ومثل حظها من العولمة، فإن كثيراً من البلدان لم تحقق الاستفادة الكاملة من الفوائد التي ينطوي عليها تزايد أعداد المهاجرين.

بلى، هناك بعض المنافع المؤكدة للهجرة الدولية بالنسبة لتنمية البلدان، ومنها التواصل البشري الدينامي بين

الثقافات والاقتصادات والمجتمعات: والتحويلات المالية؛ وتراكم المهارات والخبرات؛ ونقل التكنولوجيا والمعرفة المؤسسية؛ وحفز أساليب التفكير، اجتماعياً وسياسياً، في جملة أمور. ولكن، ما لم تُسخر تلك المنافع بشكل سليم، سيكون كثير منا خاسرين. ولهذا، نود أن نؤكد على ضرورة تصميم السياسات بدقة لضمان أن تكون الهجرة الدولية مفيدة لتنمية بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة على حد سواء.

وتقرير الأمين العام يشير إلى أن قرابة ٢٠٠ مليون نسمة يعيشون خارج بلادهم التي ولدوا فيها، وأنه في عام ٢٠٠٥، أسهم هؤلاء بحوالي ٢٥٠ بليون دولار في شكل تحويلات مالية إلى بلدانهم الأصلية. ومن المسلم به على نطاق واسع الآن أن تلك التحويلات هي أحد الآثار الإنمائية المترتبة على الهجرة، لاسيما على مستوى الأفراد و الأسر. وبينما نقر بأهمية التحويلات المالية، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بلدان المنشأ تخسر بالتأكيد رأس المال البشري من خلال هجرة الحرفيين المهرة والعمال غير المهرة.

وفي حالة ملاوي، فمن بين كل ثلاثة أطباء أتموا تدريبهم، يحتمل أن يهاجر اثنان سعياً إلى فرص أفضل. والإحصاءات تنبئ عن الأسوأ بالنسبة للممرضات المسجلات. وفي السنوات الخمس الماضية، شهدت ملاوي خروجاً جماعياً للممرضات للعمل في الغرب. وذلك يؤثر بشكل كبير على أداء الخدمات الصحية في الداخل.

واستنزاف الأدمغة عائق خطير للتنمية المستدامة. ولذلك، ثمة حاجة ماسة للعمل معاً من أجل وضع استراتيجيات على جميع المستويات التي تضمن أن يستفيد كل المعنيين من الهجرة. ونطالب بتكثيف التعاون الدولي الذي يمكن أن يفيد الاقتصادات الوطنية الصغيرة الأشد تعرضاً لنزيف العقول، وخاصة في القطاعات الهامة مثل الصحة والتعليم.

وملاوي تود أن تضم صوتها إلى أصوات الوفود التي تكلمت من قبل داعية إلى إجراء حوار منتظم وبناء بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد بغية تعزيز التعاون وإيجاد حلول مشتركة، بما في ذلك تخصيص معونات التنمية للقضاء على الفقر في بلدان المنشأ.

والحاجة إلى استكشاف كل الفرص لإشراك المغتربين في التنمية تكتسي أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه إلى أهمية الهجرة للتنمية في أفريقيا، والتي تكرسها برامج المنظمة الدولية للهجرة ونقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين، والتي أبرزت إمكانية مشاركة المغتربين في تنمية بلدانهم. وتلك هي البرامج التي يجب دعمها وتشجيعها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم حكوماتنا في جهودها لتشجيع مغتربيها على العودة إلى بلدان المنشأ بشكل مباشر من خلال تقديم حوافز مهنية ومالية، وبشكل غير مباشر من خلال وضع الأطر القانونية والمؤسسية التي تساعدهم على العودة.

وملاوي تؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء منتدى تشاوري يتيح فرصة لمناقشة المسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية بطريقة منهجية وشاملة. ونرى أن ذلك سيضمن الإبقاء على الهجرة والتنمية في صدارة جدول أعمال الأسرة الدولية للتنمية.

وملاوى لها حدود مترامية يسهل اختراقها. وكبلد عبور، نستقبل أعداداً كبيرة من طالبي اللجوء أصحاب الحاجة الفعلية إلى ذلك. غير أن العناصر الإجرامية عبر الوطنية قد استغلت الموقف في القيام بأنشطتها الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالنساء والأطفال. وتلك مشاكل عبر وطنية تتطلب حلولاً عبر وطنية.

وأختتم بالتأكيد على ضرورة وضع الحماية الفعالة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجر في صميم

كل نظم إدارة الهجرة. ووفدي يحدوه وطيد الأمل ألا يكون هذا الحوار غاية في حد ذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرت أغوسو، الوزير المفوض لدى وزير الخارجية المسؤول عن التكامل الأفريقي والمغتربين في بنن.

السيد أغوسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): ترحب بنن بالمبادرة البناءة للمجتمع الدولي بعقد هذا الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

إن العولمة تكرس تنقل عوامل الإنتاج، بما في ذلك العمال. وشأنهم شأن العوامل الأخرى، فإن تنقل العمال عبر الحدود يجب أن يستجيب الآن، مثل أي سلعة للتصدير، لمعايير تتزايد صرامتها سنة بعد أخرى. وهذا هو الدرس الذي وعيناه في بلدي، جمهورية بنن، في كفاحنا ضد الهجرة غير الرسمية والسرية. وفي هذا الصدد، يتعين التوجه بنداء إلى البلدان المضيفة وبلدان المنشأ للعمل. وبنن، كبلد مرسل ومستقبِل، تعاني من الآثار السلبية للهجرة، وتستفيد من جوانبها الإيجابية أيضاً.

وكما تشير معظم التقارير، يتوقع أن تتزايد الهجرة، وليس هناك ما يشير إلى أنها ستنخفض في الأجل المتوسط. وعلى خلاف ذلك، فإن كل العوامل تفضي بنا إلى الاعتقاد بأنه حتى السياسات الجديدة للهجرة في بلاد الشمال لن توقف نزيف الأدمغة.

فإلى جانب الأشكال التقليدية التي نعرفها ودرسناها، ثمة نمط معين للهجرة هو ما يقلق حكومة بلدي – ألا وهو هجرة الأشخاص المستضعفين، كالنساء والأطفال، الذين يتعرضون للاتجار بالبشر. فالتهريب والاستغلال والاتجار بالأطفال نتائج لأوجه القصور والفشل في النظام التعليمي، ومن أبرزها عدم شمولية التعليم لجميع الأطفال؛ وتزايد صعوبة توظيف الحائزين على قسط أعلى من التعليم، الأمر الذي يثبط أولياء الأمور عن إلحاق الأبناء بالمدارس؛ كما أن التشريعات الموجودة والتقاعس عن إنفاذها لا يمكن أن يوقف الاتجار بالأطفال.

وفيما يتعلق ببلدي، بنن، يشير تقييم أولي – نأمل أن يزداد عمقاً – إلى أن عدد مواطنيه الذين يعيشون ويعملون في الخارج كان يبلغ حوالي مليون نسمة في عام ١٩٨٣ وارتفع إلى ٣ ملايين تقريباً في عام ٢٠٠٥. ومن ضمن هذا العدد، اختارت نسبة ١,٠٢ في المائة أوروبا وجهة لهم، بينما اختار ٠,٢٧ أمريكا الشمالية. إلا أن الغالبية الساحقة – ٩٨,٢٩ في المائة – تعيش في أفريقيا.

إن حكومة بنن تسلم بأهمية الهجرة الدولية وأثرها على اقتصاد البلد. ويشهد عدد المواطنين المعنيين، وحجم ما يرسله المهاجرون من تحويلات مالية، والتجربة المأساوية للمهاجرين الذين يضطرون إلى العودة، على حدة المشكل الذي تواجهه بنن، وتبرر الجهود المبذولة لتدبير الاغتراب على المستويين المؤسسي والسياسي.

وأود الآن التركيز على العلاقة بين رفاه بلداننا – بلدان الأصل – ونزوح الأدمغة. من المسلم به أن المهاجرين الأكفاء يساهمون في النمو الاقتصادي للبلدان المستقبلة. ولوحظ كذلك أن احتمال إرسال المهاجرين الأكفاء التحويلات المالية إلى بلدانهم الأصلية أقل منه لدى ذوي قدر قليل من المهارات، وقد يكون السبب في ذلك ما تتيحه البلدان المستقبلة من فرص للاندماج، واستقرار العمل للأيدي العاملة ذات المهارات الفائقة. ومهما يكن الأمر، تعتبر هجرة الأيدي العاملة ذات المهارات الفائقة خسارة مباشرة في ما يتعلق بتنمية مجتمعات وبلدان الأصل. وهي خسارة، سيتفق معي الأعضاء على أنها لا تعوض بالتحويلات المالية التي تُرسل إلى بلدان الأصل بشكل دوري. غير أننا يجب علينا التسليم بأن أحد أسبابها يتمثل في

ضعف القدرات الإنتاجية لبلدان الأصل، الذي لا يمكنها من الإبقاء على موظفيها الأكفاء، الذين تكبدت تكاليف باهظة في تدريبهم.

بيد أن إرسال التحويلات المالية يقيم صلة مباشرة بين الهجرة والتنمية. لهذا، وبغض النظر عن مسألة التحويلات المالية، علينا إضفاء طابع تشغيلي على الآليات القائمة لنقل ما ينطوي عليه الاغتراب من دراية إلى بلد الأصل. مما سيزيد مساهمات المهاجرين في تنمية بلداننا.

وفي ما يتعلق بالتحويلات المالية، قام المواطنون البنينيون المقيمون في المهجر، في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥، بتحويل ما مجموعه ٦٩٨,٤ مليون دولار. وإذا ما نظرنا في الأغراض التي خصصت لها تلك الموارد، سنرى أنه، لانعدام مصدر مناسب للإرشاد وإسداء النصح، غالبا ما تستخدم التحويلات المالية لشراء لوازم منزلية وممتلكات عائلية. ويؤكد ذلك وجوب وضع سياسات لمساعدة المهاجرين وإرشادهم، حتى يصبحوا راغبين في الاستثمار في بلدانهم الأصلية.

وبأخذ أهمية هذه التحويلات المالية في الحسبان، تحث بنن المجتمع الدولي على تأييد الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا بشأن تحويلات المهاجرين المالية، لا سيما المبادرة المتعلقة بإنشاء مرصد دولي لتحويلات المهاجرين إلى أقل البلدان نموا. وأود هنا تكرير عرض بلدي على المجتمع الدولي استضافة مقر مرصد من هذا القبيل.

وعلى الرغم من اتخاذ العديد من التدابير التشريعية والتنظيمية، فإن ما لوحظ من صعوبات في تدبير الهجرة لتشجيع التنمية، يحتم على المجتمع الدولي اتخاذ عدد من الإجراءات تتماشى بشكل مباشر مع قرارات مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في بانجول في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويجب عليه أن يمنح الأطفال الذين تم إقصاؤهم من نظام التعليم الرسمي شكلا بديلا من محو الأمية والتدريب والتعليم من أجل اندماج لاحق أفضل في النسيج الاقتصادي، وتشجيع الاتفاقات الثنائية بين بلدان الهجرة إلى الخارج وبلدان الهجرة الوافدة، لحماية حقوق العمال المهاجرين، وخاصة لأكثرهم ضعفا، وتشجيع جميع الدول على إدراج سياسات متناسقة للهجرة في استراتيجياتها من أجل التنمية والتخفيف من وطأة الفقر، تضمن احترام حقوق المهاجرين المعترف بها دوليا، وتقديم الدعم الفني والمالي لبلدان الهجرة إلى الخارج بغية توعية سكانها بشأن الظروف السائدة في البلدان التقليدية للهجرة الوافدة، وتحسين الدراية بحقوق العمال المهاجرين في بلدان الهجرة الوافدة بغية تيسير احترام تلك الحقوق، ومساعدة البلدان على زيادة درايتها بشؤون مغتربيها، وتشجيع آليات تيسير استخدام خبرة مغتربيها وتعزيزها للوفاء باحتياجات بلدان الأصل.

إن بنن واثقة بأن هذه الاجتماعات ستمكننا من مناقشة جميع هذه المسائل. وتتطلب متابعتها تأييدنا جميعا لاقتراح الأمين العام إنشاء منتدى عالمي للتشاور بشأن مسائل الهجرة والتنمية. وسيشكل المنتدى إطارا خاصا للمناقشة والتشاور بشأن التحديات والمسائل المرتبطة بالهجرة الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة روساريو غراثيانو دي لوس سانتوس، نائبة وزير الخارجية في الجمهورية الدومينيكية.

السيدة غراثيانو دي لوس سانتوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): يهمني أن أشارك في هذا الاجتماع الهام. تشكل الهجرة الدولية إحدى أكبر الظواهر العالمية في عصرنا. ففي عالم اليوم، يزداد باطراد تحرك الأشخاص الذين يعبرون الحدود الدولية، وينتقلون إلى بلدان أخرى، سعيا إلى تحسين أحوالهم المعيشية. وما يدفعهم إلى

ذلك هو انعدام التنمية – وتحديدا، انعدام فرص العمل وأحوال معيشية مناسبة، ليس لهم وحدهم، بل لعائلاتهم أيضا.

وبوصفنا ممثلين للحكومات، علينا الاضطلاع بدور كبير في وضع سياسات عامة بشأن التأثير الإيجابي للهجرة وتنفيذها. ومن واجبنا تفسير الصلة بين الهجرة والتنمية. ففهم دور البلدان وتحديده – لا سيما بلدان الهجرة الوافدة – هو التحدي الكبير الذي نواجهه في ذلك الصدد.

لقد شهدت الجمهورية الدومينيكية، بوصفها بلدا يوفد المهاجرين ويستقبلهم على حد سواء، تغيرات كبيرة في مجال الهجرة منذ أواسط السبعينات. فالحصة المتزايدة من النساء المهاجرات، والتصور المتغير للدومينيكيين المقيمين في الخارج، وعملية التغيير الاجتماعي داخل أوساط المغتربين أنفسهم – بسبب تحسين المكانة الاجتماعية للمهاجرين من الجيلين الثاني والثالث، الذين يعيشون في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية أفضل – تتيح أفضل إطار على الإطلاق لتنفيذ السياسات التي تعبر عن تلك التغيرات العميقة.

إن وضع السياسات بشأن الهجرة الدولية مسألة سيادة للدول، التي لديها معايير وطنية لصياغتها وتنفيذها. غير أن الحكومات في جميع أرجاء العالم تدرك وجوب التخطيط للهجرة وتدبيرها من خلال التنسيق والتعاون الدوليين.

ومن هذا المنطلق، تهتم الحكومات بالمشاركة في منتديات إقليمية غير ملزمة للتشاور، تجمع ممثلين للدول والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال، من بين أطراف فاعلة أخرى، لمناقشة مشكل الهجرة على نحو تعاوني، وتشجيع تبادل المعلومات، وتنسيق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الهجرة الدولية.

وينضم بلدنا إلى جهود المجتمع الدولي للتوعية بأبعاد ظاهرة الهجرة على الصعيد العالمي. ويشكل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية منتدى مناسبا يمكن فيه لبلداننا مناقشة أفكار جديدة عن سياسات الهجرة الرامية إلى تعزيز التنمية. وسياسات من هذا القبيل يجب أن تكون ذات تركيز وطني وعالمي على حد سواء، بغية تحسين المشاورات الإقليمية، التي جنت منها الدول المشاركة حتى الآن نتائج مثمرة جدا. ونأمل أن يقدم هذا الاجتماع الهام اقتراحات وأن يصدر توصيات تجعل البلدان تُحسّن الظروف للتصدي لما تشكله الهجرة من تحديات، والاستفادة مما تتيحه من فرص.

وأود التركيز على ثلاث مبادرات مهمة اتخذها مؤخرا حكومة الجمهورية الدومينيكية بالتعاون مع بلدان أخرى من المنطقة.

أولا، المؤتمر الدولي المعني بإنشاء التداؤب بين الهجرة والتنمية، المنعقد بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

وثمة مبادرة أخرى هي منتدى القطاع الخاص لاستكشاف الصلة بين التحويلات والتنمية الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية الذي جمع بين مشاركين من شركات تتعامل مع التحويلات والائتمانات الصغيرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظمين والأطراف التي تقدم دعما للمشاريع.

وتتمثل المبادرة الثالثة في المشاورة الإقليمية المعنية بالهجرة والتحويلات والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب وتحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

التابع للأمم المتحدة وآخرون وبدعم من العديد من شركات القطاعين العام والخاص. وحضرت المشاورة منظمات حكومية وتجارية ومجموعات المغتربين ومجموعات غير حكومية ومنظمات دولية تمثل ١٣ بلدا: إكوادور والبرازيل وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا والمكسك وكولومبيا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس. وأدلى الرئيس ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية ببيان هام بشأن قضايا المغتربين والحوالات واعتمد الاجتماع إعلانا لتعزيز هذا الحوار الرفيع المستوى.

ويسرني أن أقدم لكم هذا الإعلان. ونود دعوة الحاضرين هنا إلى إيلاء الاهتمام بالمقترحات الواردة في الإعلان، ونحث على أن تستخدمها الحكومات والهيئات الدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كأساس لسياسات وإجراءات جديدة استجابة للاحتياجات والفرص التي حددناها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عيسى ملدعون، معاون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية.

السيد ملدعون (الجمهورية العربية السورية): نود بداية أن نتوجه إليكم، سيدتي الرئيسة، بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، متمنين لكم كل النجاح والتوفيق في عملكم، مؤكدين لكم دعم وفدي لمهامكم، واسمحوا لي أن أؤيد جميع ما جاء في بيان السيدة وزير الشؤون الداخلية في جنوب أفريقيا متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الهجرة ظاهرة إنسانية عرفتها البشرية منذ الأزل، وقد اتخذت عبر التاريخ أشكالا مختلفة فردية وجماعية، إلا أن الطابع الذي غلب عليها هو البحث عن الظروف الأفضل للحياة وتلبية الاحتياجات المعيشية الاقتصادية للمهاجر. وقد شكلت الهجرة وعاء امتزاج حضاري وثقافي كثيرا ما قرّب بين الحضارات والثقافات والشعوب.

ولا يمكن النظر إلى الهجرة في عصرنا هذا بعيدا عن العولمة بايجابياتها وسلبياتها. وبما أن السمة الغالبة على هذه الهجرة هي حرص المهاجر على تحسين وضعه المعيشي، فإن ذلك يعكس بصورة واضحة ضرورة سد الفجوات التي يتركها التفاوت الاقتصادي الحاد بين بلدان العالم، وتفعيل آليات العمل الدولي الجماعي لمعالجة الجذور الأساسية للهجرة، ألا وهي التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروات.

إن القدرة على الاستفادة من الهجرة الدولية لتحقيق التنمية المشتركة تقتضي وضع منهجية ذات منحى اقتصادي على مستوى العالم ضمن إطار سياسة دولية تقر بدور الهجرة في عملية التنمية. ولتحقيق ذلك، فقد يكون من المفيد مراعاة ألا تكون عوائد الهجرة بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيض الرسوم على عمليات تحويل الأموال، وضمان تيسير تحويل الأموال إلى موطن المهاجر دون فرض أي معاملة تمييزية بين المهاجرين، والقدرة على تحويل المعاشات التقاعدية، وإلا يكون النظام الضريبي عقبة أمام تحويل الأموال، وتشجيع استثناء التحصيل الضريبي على الأموال التي تحوّل إلى البلدان النامية. كما يجب ألا تكون قوانين مكافحة الإرهاب عقبة أمام عمليات التحويل المالي لأغراض التنمية، ومن الضروري أيضا الامتناع عن فرض القيود المالية بصورة أحادية الجانب، الذي يقود إلى وضع عقبات أمام عمليات التحويل المالي. وفي نفس السياق، تبدو مسألة الشراكات بين رابطات بلدان الموطن للمهاجرين بالخارج والحكومات جديرة بالبحث.

وقد عرفت منطقتنا شكلا مصطنعا للهجرة أغفل تقرير الأمين العام ذو الصلة تناولها وتناول آثارها الخطيرة في إطار فهم يقبل الكثير من الجدل يتمثل بأن التقرير يعتبر في فقرته ١١٠ أنه ”يركز على العلاقة بين الهجرة والتنمية، وأنه بالتالي لا يشمل بعض الجوانب الهامة لتنقل السكان، وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يناقش الهجرة القسرية أو المسائل المتعلقة بحماية طالبي اللجوء أو اللاجئين“.

فالهجرة الاستيطانية غير الشرعية التي عرفتها منطقتنا، وخاصة فلسطين، ترافقت مع الاحتلال الإسرائيلي وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين تجاوز عددهم الملايين الآن، والذين تم تهجيرهم قسرا إما داخليا أو إلى بلدان الجوار. وهكذا، فإن بلادي وغيرها من بلدان المنطقة عرفت أشكالا مختلفة من الهجرة من دول الجوار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي والأعمال العدائية والتهجير القسري. وعلاوة على ذلك، فإن سورية تحتضن ما يزيد على ٤٠٠ ألف نازح سوري من الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل، وقرابة نصف مليون لاجئ فلسطيني وأكثر من ذلك بكثير من اللاجئين العراقيين. وآخر أشكال هذه الهجرة، هي الهجرة المؤقتة لما يزيد على مائتي ألف لاجئ لبناني نجمت عن الأعمال العدائية الإسرائيلية الأخيرة في لبنان. وغني عن التوضيح حجم المعوقات التي تسببها هذه الهجرة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا والمنطقة برمتها.

والأوضاع الإنسانية التي يواجهها المهاجرون على اختلاف أنواع الهجرة جديرة بالعناية وباهتمام المجتمع الدولي الذي اعتمد العديد من الصكوك الدولية التي تنظم حقوق المهاجرين، والتي تعتبر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أشملها. وإن بلدي سورية، إيمانا منها باحترام حقوق العمالة المهاجرة، قد انضم إلى هذه الاتفاقية وإلى غيرها من صكوك حقوق الإنسان التي تنظم حقوق هذه العمالة، كما انضم على جميع الصكوك الستة الأخرى التي تشكل مع هذه الاتفاقية نظام الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان.

إن مكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، ومكافحة ظاهرة تهريب الأشخاص تقتضي تكاتف جهود المجتمع الدولي، ولعل أقرب صور التعاون الممكنة في هذا المجال هي نقل التكنولوجيا ذات الصلة للمساعدة في كشف هذه الجرائم.

لقد تعاقبت على سورية وعاصمتها دمشق، وهي أقدم عاصمة مأهولة في التاريخ، ٣٣ حضارة انصهرت في بوتقة حضارية واحدة في مثال مميز لقدرة المجتمع السوري عبر التاريخ على تمثل مفهوم تقبل المهاجر ودمجه في الحياة السورية، وعلى قدرة هذا المجتمع على الحوار الحضاري والثقافي. وعندما أصبحت سورية بلدا مصدرا للهجرة، فإن مهاجريها الذين غادر أكثرهم في بدايات القرن الماضي، يشكلون إسهاما حضاريا واقتصاديا مميزا في المجتمعات التي هاجروا إليها في أكثر من قارة. ويتم النظر إليهم من جانب سورية على أن لهم وطنين، وهما وطنهم الذي استقروا به ثم وطنهم الأصلي سورية.

في الختام، لا بد أن نسجل أننا نتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن المناقشات المتعلقة بسياسات الهجرة الدولية ينبغي ألا تجري على أساس الاقتصاديات فحسب، فالهجرة تترتب عليها نتائج اجتماعية وثقافية وسياسية ويجب أن تدرس بعناية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن سعادة السيد أصغر الأكبروف، نائب وزير الداخلية في جمهورية أذربيجان.

السيد الأكبروف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): ترحب حكومة جمهورية أذربيجان بانعقاد الحوار الرفيع المستوى هذا عن الهجرة والتنمية، الذي سيسمح لنا بتعريف

آفاق التعاون الدولي المستقبلي بشأن الهجرة في السنوات المقبلة.

في أذربيجان سُن أكثر من ٢٠ قانونا ونظاما داخليا لتنظيم عملية الهجرة، أشهرها القوانين المعنية بالهجرة وهجرة اليد العاملة. أذربيجان دولة طرف في سبعة صكوك قانونية للأمم المتحدة تعنى بحقوق المهاجرين، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكولاتها التكميلية عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وتلك الصكوك القانونية تشكل الأسس التي ترتكز عليها خطة العمل الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص والقانون الخاص بمحاربة الاتجار بالأشخاص، اللذين تم إقرارهما في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، على التوالي. وإن التدابير الوطنية الرامية إلى تنظيم الهجرة تستند إلى مفهوم لسياسة الهجرة اعتمدته الدولة في عام ٢٠٠٤، والى برنامج الدولة للهجرة. وكانت إحدى الخطوات المتخذة لتنفيذ ذلك البرنامج إنشاء دائرة لخدمات الهجرة ضمن وزارة الداخلية في عام ٢٠٠٥.

ومنذ استعادتنا استقلالنا السياسي عام ١٩٩١، شهدت أذربيجان هجرة كبيرة، وبالتالي ربما يكون من المرغوب فيه تصنيفها أساسا ضمن بلدان الأصل. ويكمن السبب عن ذلك في المشقات المواجهة في المرحلة الانتقالية التي زاد من شدتها ظهور ما يقرب من مليون لاجئ وشخص مشرد داخليا نتيجة لاحتلال جزء من أراضي أذربيجان من قبل أرمينيا.

إضافة إلى ذلك، يسكن عدد كبير من مواطنينا الآن ويعملون في بلدان كمنولث الدول المستقلة. وإن تأثير المهاجرين على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد لا ينكر. وفي الوقت ذاته يبدو أن الحاجة تقوم إلى تطوير أدوات خاصة لتشجيع استخدام التحويلات النقدية لتخفيض الفقر والتنمية المستدامة. وتقوم الحاجة أيضا إلى تبسيط الإجراءات الخاصة بتحويل الأموال. وإن التفاعل النشيط مع الوكالات المالية والوكالات المعنية الأخرى في بلدان المقصد ينطوي على إمكانية حسم هذه المشكلة.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة عاجلة أخرى، وأعني حماية حقوق المهاجرين. لا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق من الزيادة التي طرأت مؤخرا على عدد الحالات التي تنطوي على العنصرية ورهاب الأجانب في التعامل مع المهاجرين. وإن الأفكار المبتذلة الشائعة حول المهاجرين تخلق عقبات في طريق اندماجهم الكامل بالمجتمع، مما يتسبب في ظهور مشاكل اجتماعية خطيرة. وفي هذا الصدد أود أن أناشد بلدان المقصد أن تتخذ التدابير الضرورية.

إن الاتجار بالأشخاص يمثل أخطر عواقب الهجرة غير القانونية؛ ومحاربة ذلك النوع من الجريمة يجب بالتالي أن يعتبر أولوية. ولذلك أنشئت مديرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تابعة لوزارة الداخلية؛ وافتتح خط تلفوني ساخن بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات غير الحكومية؛ ويجري إنشاء ملجأ لضحايا الاتجار بالأشخاص يكاد بناؤه يكتمل.

وبغية التصدي للجوانب السلبية لعمليات الهجرة والاستفادة في نفس الوقت من إمكانياتها الإيجابية، مطلوب إقامة شراكة تتسم بالفعالية والكفاءة بين بلدان الأصل وبلدان المقصد، وكذلك إقامة تعاون وثيق بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويكتسي التعاون مع المنظمات الدولية نفس القدر من الأهمية. وفي هذا السياق يتسم عمل الفريق العالمي المعني بالهجرة أهمية حاسمة.

ختاما، أود أن أعرب عن التقدير للأنشطة المتواصلة المتسمة بالكفاءة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة. وأثق بأن تلك المنظمة ستقدم، بتعاون وثيق مع الأمم

المتحدة، مساهمة كبيرة في معالجة المسائل الملحة قيد المناقشة أثناء هذا الحوار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة آنا يوجنيا دوران، نائبة وزير شؤون الحكومة والسياسة العامة في كوستاريكا.

السيدة دوران (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتكرار تأييد كوستاريكا التام للبيانين اللذين أدلى بهما وفدا جنوب أفريقيا وغيانا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين ومجموعة ريو على التوالي.

لقد تكرر في البيانين المدلى بهما باسم المجموعتين ذكر الطابع العالمي للهجرة، وكذلك الحاجة إلى معالجة الظاهرة من منظور عالمي بالمثل. ولقد شددنا على التحديات التي نواجهها وعلى المزايا التي يجب علينا أن نستفيد منها أفضل استفادة ممكنة. إن الصلة بين الهجرة والتنمية ووطأة العولمة وزيادة ارتباط الهجرة بالمرأة والحاجة إلى معالجة هذا الموضوع المعقد من الناحية الإنسانية، فضلا عن معالجتها من منظور حقوق الإنسان، إنما هي ثوابت يجب التشديد عليها في كل فرصة سانحة.

يتفهم وفدي أننا دعينا إلى الاشتراك في حوار، وبالتالي فإننا نأمل أن نستفيد لا من التجارب والتطلعات التي نشاطرها بعضنا مع بعض فحسب، وإنما أيضا، وعلى وجه التحديد، من النتائج الإيجابية الملموسة المنبثقة عن هذا التفاعل.

أود أن أشاطر الجمعية بعض البيانات المتعلقة بالحالة في بلدي. وقبل ذلك استميحكم العذر وأنتهز هذه الفرصة لتهنئة إخوتنا من غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا، الذين يحتفلون اليوم، مع كوستاريكا، بعيد استقلالهم.

لئن كانت كوستاريكا بلدا ناميا صغيرا، فإنها مصنفة، استنادا إلى شعبة السكان بالأمم المتحدة، البلد الأول بين بلدان المقصد في أمريكا اللاتينية، والبلد التاسع على صعيد العالم. ولدى ترجمة هذا إلى أرقام فإنه يعني أن ١٠ في المائة من سكاننا كانوا، في شباط/فبراير من هذا العام، مهاجرين، مما يفسر الأهمية الاستثنائية لهذا الموضوع لنا.

يبدو من الواضح أن الأغلبية الساحقة من بلداننا تعتبر في ذات الوقت بلدان أصل وبلدان عبور وبلدان مقصد. ومع ذلك، ثمة تصور مسبق بأن الهجرة، في زمننا هذا، هي ظاهرة بين الشمال والجنوب. وإن الإحصائيات تبين البون الشاسع الذي يفصل بين هذا التصور والواقع.

ظاهرة الهجرة بين الجنوب والجنوب يجب النظر فيها أيضا من كل جوانبها ومضاعفاتها. وبالتالي فإن أحد أكبر التحديات التي يجب أن يأخذها في الاعتبار بلد نام هو بلد مقصد، بالدرجة الأولى، يتمثل في زيادة الطلب على الخدمات الأساسية لكفالة أن تتوفر حياة كريمة لمجموع السكان، بما في ذلك السكان المهاجرون. ذلك هو أكبر تحد تواجهه البلدان النامية.

وكوستاريكا، بصفتها بلدا يلتزم بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، مقتنعة بأنه ينبغي لكل تشريع ولكل سياسة للهجرة أن تكفل الحماية من جميع أشكال العنصرية والتمييز، وأن تعارض معارضة صريحة رهاب الأجانب، وأن تعزز الحصول على الحد الأقصى من فوائد الاتصال بين المهاجرين والسكان المحليين.

ومن الواضح في نفس الوقت أنه يجب على الحكومة أن تضمن أمن وكذلك رفاه مواطنيها باتخاذ التدابير المناسبة، في نطاق سيادة القانون، للحيلولة دون دخول الأجانب

وإقامتهم حين تشير سوابقهم الإجرامية وسلوكهم المنافي للقانون إلى أنهم قد يعيقون الأمن.

إنه توازن تصعب إقامته. ولفعل ذلك، حددت كوستاريكا الجوانب الأساسية الثلاثة التالية من بين عدة جوانب أخرى. ينبغي مواجهة ظاهرة الهجرة على الصعيد الوطني، إيجابا أو سلبا، بالجمع بين كل القطاعات المعنية، مع تلافي إغراء المكاسب السياسية القصيرة الأمد وإيلاء الأولوية لنهج يوفر ضمانات ويكون إنساني الوجه. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات مشتركة لكفالة أن تكون الهجرة منظمة ومأمونة وتحترم حقوق الإنسان للجميع. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي مراكز اتصال للتعاون والتنمية، مع التركيز على الأفراد وتأمين رفاههم. وإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هام لكنه غير كاف.

وهذا يقتضي درجة عالية من التنسيق والتعاون بين كل القطاعات على الصعيدين الوطني والدولي. وهو يستدعي أيضا معرفة وتفهما عميقين لما يترتب من آثار اجتماعية واقتصادية ومؤسسية على الهجرة، سواء في بلدان المقصد أو بلدان الأصل والعبور.

أخيرا، ينبغي لكل مناقشة لمسألة الهجرة، فضلا عن أسبابها ونتائجها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن تضع في الاعتبار أن ما يناهز ٩٠ في المائة من أبناء أمريكا اللاتينية الذين يعيشون في فقر مدقع مقيمون في البلدان المتوسطة الدخل. وعلى أولويات التعاون الدولي أن تراعي هذا الواقع.

نتطلع بلهفة إلى اليوم الذي يمكننا فيه أن نقول إن مواطني كل بلداننا يقيمون في المكان الذي اختاروه بحرية، بمستوى معيشة ملائمة وكريمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوزي مندرا، نائب وزير داخلية موزامبيق.

السيد مندرا (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يود وفدي أن يعلن موافقته على البيان الذي أدلت به وزيرة الداخلية في جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بلغت الهجرة الآن مستويات مرتفعة لم يسبق لها مثيل، بسبب عوامل منها تزايد إمكانات السفر، واستفحال أوجه عدم التكافؤ الاقتصادي على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والكوارث الطبيعية والصراع المسلح وانعدام الاستقرار السياسي وسهولة اختراق الحدود الوطنية. إن الهجرة حركة لا بد منها، ولا يمكن وقفها ما دام هناك عدم توازن عميق في التنمية فيما بين البلدان. وينبغي عدم اعتبار هذا مشكلة أو خطرا. فالهجرة إذا أُحسن التنسيق بشأنها بين بلدان الأصل وبلدان المقصد، فإنها يمكن أن تتمخض عن آثار إيجابية في الاقتصاد وأن توجد فرصا للعمل وأن تدر أرباحا طائلة. وبالنظر إلى اليد العاملة في أفريقيا، وخاصة في بلدي موزامبيق، تشكل هجرة القوى العاملة واقعا راهنا وتاريخيا، له تأثيره المباشر في الاقتصاد والمجتمع.

وينبغي أن يضع نهج تناول مشكلة الهجرة نصب العين احترام حقوق الإنسان وكرامته والتعاون الإقليمي والدولي وتقاسم المسؤوليات فيما بين بلدان الأصل والعبور والمقصد. إن العلاقة بين الهجرة والتنمية لا تنفصم. فالهجرة، من جهة، تُثري ثقافة البلد المضيف ومجتمعه، مع آثار بعيدة المدى في العمالة والنمو الاقتصادي. غير أن الهجرة، من جهة ثانية، قد تؤدي إلى نزوح للأدمغة يحد من السكان النشطين والقوى العاملة المؤهلة في بلدان الأصل.

ونحن نعترف، عند تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية، بضرورة إيجاد توافق سياسي للآراء واسع النطاق بالنظر إلى التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي: تحديات كالأمن والجريمة المنظمة والضغط على الموارد وأوجه عدم التكافؤ والتوازن في التنمية، ورهاب الأجانب والبطالة والفوارق القانونية.

وعلى الرغم من هذه المسائل، وفيما يخص الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يمكن للتنقل الحر للأشخاص عبر أراضي البلدان الأخرى أن يكون عامل تمكين في عملية التكامل الإقليمي. وتنقل الأشخاص بحرية هو أوضح ما نراه من طرق استفادة المواطنين العاديين من تشكل أسرة من الدول. وبالتالي، ندعو إلى اعتماد نهج مرحلي لمواجهة المشاكل المتصلة بالهجرة، عبر إقرار سياسات في إطار منظمات المجتمع المحلي، تستهدف التكامل الإقليمي. وستشمل هذه السياسات إدارة الهجرة ومراقبتها، واليد العاملة المهاجرة، والنزوح القسري والأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي والوقاية من الأزمات وإدارتها وحل الصراعات والتعاون الدولي والإقليمي.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الهجرة والتنمية، فإن موزامبيق توافق على الأولويات المحددة في ”الموقف الأفريقي الموحد“ بغرض الحد من وطأة الفقر، بما يشمل تنمية الزراعة والريف والحكم الرشيد ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين حماية المرأة والشباب وذوي العاهات وتعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي وترويج سياسات قطاع الصحة.

وإقرارا منا بأهمية الهجرة وآثارها على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في قارتنا، اتخذت الحكومات خطوات هامة في سبيل تحديد إطار استراتيجي لسياسة أفريقية موحدة للهجرة. والهدف العام من ذلك الإطار الاستراتيجي هو تشجيع الدول الأفريقية على إدراج مسائل الهجرة في جداول أعمالها الوطنية والإقليمية عن طريق وضع سياسات وطنية للهجرة. والمقصود من هذا الإطار هو مواجهة عدد من التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية، منها الخطر المهدد للسلم والأمن، وآليات حماية اللاجئين ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وتنمية الموارد البشرية للتخفيف من حدة آثار نزوح الأدمغة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين والنهوض بالنمو الاقتصادي والتجارة عن طريق إنشاء البنى التحتية وتهيئة بيئة تفضي إلى مشاركة المهاجرين، وخاصة مهاجري الشتات، في تنمية بلدانهم الأصلية، بفضل نقل الدراية والأموال المدخرة والتحويلات.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

إن النتائج التي سيتمخض عنها هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية ستشجع على دمج الهجرة في الخط الرئيسي لما لبلداننا وأقاليمنا وقاراتنا من استراتيجيات إنمائية عن طريق النهوض بسياسات متماسكة منسقة.

الرئيسة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لوبيز، وكيل وزارة الخارجية لشؤون الهجرة في إكوادور.

السيد كارلوس لوبيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إكوادور كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيان ممثل غيانا باسم مجموعة ريو.

إن إكوادور بلد من بين عدد صغير من البلدان هي، في آن معا، بلدان أصل وبلدان مقصد للمهاجرين. وتستقبل إكوادور أشخاصا نزحوا من بلدان أخرى، وهي ظاهرة تختلف عن الهجرة، لكنها تُكملها، مما جعلها البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في أمريكا اللاتينية.

وقد جعل هذا من الضروري وضع أطر سياسية جديدة والقيام بجهود اقتصادية هائلة جديدة، لا يمكنها أن تنجح بلا تعاون من قبل المجتمع الدولي – تعاون ما زال غير كاف.

ويجب ألا يُصرف النظر عن دور بلدان العبور في المسؤولية المشتركة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد بحثا عن حلول لمسائل الهجرة. وسيعزز هذا أيضا مكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر، الذي يتم التداول فيه بموارد أكبر من الموارد الموظفة في الاتجار بالمخدرات، كما سيساعدنا على التصدي للفساد الذي يروجه وما لتهريب البشر من آثار موصومة بالشر.

ووقَّعت إكوادور، مع الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وشيلي وباراغواي وبيرو وسورينام وأوروغواي وفنزويلا ”إعلان آشنشيون“ (A/61/86، المرفق)، الذي انبثق من مؤتمر بلدان أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة، الذي كرس مبدأ المسؤولية المشتركة.

واتخذت إكوادور إجراءات، بالتعاون مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، والقطاع العام، كبرامج العودة الطوعية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وتوقيع اتفاقات كالاتفاق الموقع مع اسبانيا، لتنظيم وإدارة تدفقات المهاجرين. وهذا برنامج نموذجي ثنائي يضمن عقودا سليمة لليد العاملة، بشروط متكافئة لمواطني كل من الجهتين الموقعتين عليه، من غير تدخل طرف ثالث ووفقا للمعايير الضابطة للعلاقة بين العامل ورب العمل.

وعلى الصعيد الداخلي، ترسي الخطة الوطنية للإكوادوريين المقيمين في الخارج الأساس اللازم للتصدي بصورة شاملة لمسائل الهجرة بطريقة تكفل أن تضمن الدولة حقوق مواطنيها حيثما كانوا في العالم وأن تشجع على إعادة دمجهم بشكل فعال في جهود التنمية الوطنية. ومن الخبرات الهامة إنشاء الفريق العامل المعني بهجرة العمالة، الذي يُسهم في إقرار سياسات عامة للهجرة، من منظور حقوق المهاجرين. وهو يشمل مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الدولية ومؤسسات القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، وافق الرئيس، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، على خطة العمل الوطنية لمكافحة الاختطاف والاتجار غير المشروع بالمهاجرين، والاستغلال الجنسي واستغلال اليد العاملة وغير ذلك من أنواع الاستغلال، وبغاء النساء والأطفال والمراهقين.

إن أشد السكان تعرضا – النساء والأطفال وكبار السن – يواجهون انهيار الوسط العائلي ويعانون عواقب النزوح وفقدان جذورهم، وهم عرضة للاستغلال الجنسي، والطرد من المدارس والتمييز في العمل. إن احترام حقوق الإنسان هو السبيل المؤدي إلى تحقيق أهداف الألفية.

ومن الآثار الأساسية للهجرة، بالنظر إلى اقتصاد إكوادور، التحويلات، التي أصبحت الآن ثاني موارد دخلنا حجما. وفي هذا المجال، ركزت إكوادور عملها على تخفيض تكاليف عمليات تحويل المال، بفضل اتفاقات وقعها المصرف المركزي بمشاركة عدد كبير من الكيانات غير الرسمية، مع مراعاة لما لهذه الأموال من طابع خاص على الدوام. وفي نفس الوقت، شرعنا في حملات للتشجيع على الاستخدام المناسب لهذه التحويلات في مشاريع إنتاجية. وبسب ارتفاع مستوى الهجرة في البلدان النامية، ستصبح مسألة التحويلات مجالا جديدا لتعاون بلدان الجنوب فيما بينها.

إن رابطات المهاجرين في البلدان المتلقية هي مراكز تنسيق، لتوجيه مطامح المواطنين المقيمين في الخارج وينبغي أن تغدو آلية صالحة لتعزيز التبادل بين الثقافات، وللتكيف بما يلائم البيئة ولنشر مفهوم الاشتراك في التنمية. وهذه الفكرة ينبغي أن تنعكس على نحو أساسي في نقل

التكنولوجيا من البلدان المتلقية إلى بلدان المنشأ وفي نقل ما لموارد المهاجرين البشرية من قدرات ومهارات. ويجب كذلك ألا ننسى المشاريع التي تشد أواصر المهاجرين التي تربطهم ببلدان منشئهم، عن طريق فرص الاستثمار في مجتمعاتهم المحلية.

يجب ألا يحد مبدأ السيادة من حقوق المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني. على أنه ينبغي أن يضمن بتسامح دمج الأفراد بسلام في المجتمعات المتلقية. وإضفاء طابع نظامي على وضع المهاجرين هو هدف، يستفيد من تحقيقه بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء، فضلا عن المهاجرين أنفسهم، من غير تجريمهم.

وأخيرا، يرى بلدي أن برامج الدمج ينبغي أن تسهل الهجرة وتوسع نطاق مفهوم عبور الأشخاص عبورا حرا، فضلا عن السلع والخدمات ورأس المال. وهذه هي تحديات هذا الحوار: تحويل الهجرة إلى مصدر للثروة والتنمية وكفالة أن تصبح الهجرة طوعية لا أن تصير يوما قسرية. وبهذه الطريقة، سنحقق التوقعات التي أتت بنا إلى هذا الحوار، الذي سيستمر – على ما نرجو – عبر المنتدى العالمي. وهنا، نشكر بلجيكا لعرضها استضافة الاجتماع الأول للمنتدى.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة الأونرابل جرمان اسبينال، المدير العام للهجرة في هندوراس.

السيد اسبينال (هندوراس) (تكلم بالاسبانية): ترحب هندوراس بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى. ولا شك في أنه يتيح فرصة متميزة لتناول ظاهرة الهجرة من منظور شامل، متعدد الجوانب، بتحديد وتعريف عناصر جدول أعمال الهجرة بالإضافة إلى آلية المتابعة اللازمة. ونود أيضا أن نعرب عن مدى سرورنا لرؤيتك سيدتي، وقد انتُخبت رئيسة للجمعية العامة ونحن على ثقة بأن خبرتك الدبلوماسية ستكفل نجاح أهدافنا المقترحة.

نحتفل اليوم، في ١٥ أيلول/سبتمبر، باستقلال بلدان أمريكا الوسطى. وهي صدفة جد سعيدة. ونرى من تاريخ هندوراس أنها بلد منشأ للمهاجرين، لكنها تقع أيضا في منطقة عبورهم، كما أنها بلد يقصدونه، إذ تستقبل سكانا نزحوا بسبب العمل نزوحا يفسره ارتفاع كثافة السكان أو وفود لاجئين يلتمسون ملاذا، في العقد الذي شهد الصراع العسكري – السياسي. ورغم إمكانياتنا المحدودة في هندوراس، تمكنَّا من أن نتبادل التضامن والصداقة والضيافة، نحث الخطو في كثير من الأحيان مستبقين جدول أعمالنا السياسي اليومي.

ترى هندوراس أن جدول أعمال استراتيجيتنا فعالا للهجرة يجب أن يضم عناصر مكونة أساسية، كاحترام ما يتصل بالقوى العاملة من حقوق الإنسان، مما يضمن كرامة المهاجرين، وخاصة أكثر الفئات المعرضة منهم، أي: النساء والأطفال؛ ومكافحة الاتجار بالبشر وتأهيل ضحاياه؛ وتأمين حماية المهاجرين. إننا ندعو إلى رؤيا شاملة تستدعي مزيدا من التعاون الدولي الموجه نحو تعزيز القدرة التنافسية وتحويل التخلف في مستويات المعيشة. سينتج من ذلك حياة أفضل للسكان أجمعين. وفي الوقت ذاته، يجب أن نعترف بالصلات التي تربط بين أسواق العمل، والتي تنطوي على تشاطر الخبرات في سبيل تطوير مقترحات ابتكارية يمكن أن تنهض بقدرة الأفراد على الانتقال كجزء من هجرة خاضعة للضوابط وآمنة وشفافة تُستخدم فيها مدة مكوث المهاجر في بلد المقصد معيارا من المعايير الأساسية. وتود هندوراس أن تؤكد من جديد على الحاجة إلى إصلاح برامج الوكالات الدولية المنخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالهجرة.

ومن دون التقليل من أهمية الجوانب المفاهيمية للهجرة، نعتقد بأن مجتمعات أمريكا اللاتينية، إن أرادت معالجة تدهور الظروف الاجتماعية وزيادة الفقر وتعاظم أوجه اللامساواة، فإنها يجب أن تنظر في نماذج بديلة من

التنمية. وفي ضوء الاحتجاجات المتعاظمة التي لها ما يبررها والصادرة عن الأغلبية الفقيرة المعدمة، تصبح الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحقيق تنمية منصفة بقدر أكثر وضوحا يوما بعد يوم. وإن التهميش الاجتماعي والفساد والافتقار إلى الوظائف والفرص تدفع كلها بجزء كبير من السكان المهاجرين إلى السفر إلى البلدان المتقدمة النمو.

وهذا يبرز ضرورة احتضان مبدأ تشاطر المسؤولية والتعزيز المتواصل للتعاون الدولي دعما لعمليات الهجرة البازغة التي تنهض بالاندماج. وإننا نشعر بالطمأنينة من الإرادة السياسية التي أبداها رؤساء دولنا في شتى مؤتمرات القمة، وفي مقدمتها مؤتمر قمة بنما الذي عقد في وقت سابق من هذا العام، ونشدد على الحاجة إلى برامج تساند الانتقال الحر للأشخاص والسلع والخدمات.

نتائج مبادرات كتلك طبقت أولا في منطقة تشمل نيكاراغوا وغواتيمالا والسلفادور وهندوراس. فهناك يجري إقرار العناصر الأساسية لسياسة عامة للهجرة مبنية على توافق الآراء – عناصر نتجت عن السعي إلى الحلول من خلال جهود الحكومات ومشاركة المجتمع المدني وبدعم من المنظمات الدولية ومنظمات التكامل الإقليمي.

والأمين العام لنظام تكامل أمريكا الوسطى يدعو إلى ذلك التنسيق ويدعمه. وإن الأمانة العامة لنظام التكامل تعرض مساعدتها التقنية في تطوير قاعدة تكنولوجية تشمل جدول أعمال الهجرة في المنطقة التي ذكرتها توا، فضلا عن إجراءات هامة أخرى.

إن المنظمة الدولية للهجرة تساهم من خلال تقديم المساعدة التقنية على كل المستويات. ويجري إحياء منتديات للحوار والتنسيق في إطار المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة ولجنة أمريكا الوسطى للهجرة. وفي تلك البيئة، التي تقترح فيها المبادرات وتصاغ، تتوفر للمنطقة الفرصة للنهوض بالديمقراطية وترسيخها بدعم التنمية الشاملة من خلال الإصلاحات الرامية إلى تثبيت الاستقرار الإقليمي. إن المساعدة في التخفيف من حدة الأزمات في بلدان الأصل، عن طريق تقديم المساعدة والسماح بالإغاثة على شكل تحويلات يبعث بها المهاجرون، تفضي إلى سياسات التضامن وبالتالي إلى حل فعال متوسط الأمد والتزامات مضاهية من بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان المتقدمة النمو.

ولكن إن لم يُستَلَم هذا الدخل من التحويلات، وإذا حُرم مهاجرون إضافيون من الدخول إلى بلدان المقصد، فإن النتيجة ستكون لا تفاقم الأزمة الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا تفاقم المشاكل الاجتماعية والسياسية في بلدان الأصل، مما يقيد قدرة بلداننا، القاصرة بالفعل، على الاستجابة لزيادة السكان.

ونؤمن بأن تدابير التشديد المفروضة لكبح جماح تدفقات المهاجرين ستزيد من تفاقم الحالة الخطيرة جدا في المنطقة وستهدد نجاعة الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تكفل الاستقرار. وإن التدابير التي تم تنفيذها تعتبر علامات – فعلية ورمزية – على رفض للمهاجرين، وستُحرض، بوصفها تهديدا حقيقيا لسلامة المهاجرين وحقوق الإنسان الخاصة بهم، على رفض واسع النطاق لتلك السياسات.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى عملية البت في السياسة الخارجية وصياغتها. تلك الجوانب يتعين أن تؤخذ في الاعتبار لأن المنهجيات هنا ستحدد ما إذا كانت أمريكا الوسطى تشكل تحالفات استراتيجية لتحقيق التنمية، أو أنها ستواجه نهوجا متعارضة تنطوي على مزيد من العقبات والخصومات التي تؤدي بالتأكيد إلى زيادة سوء الأزمة التي تتسم بها العلاقات الدولية.

هندوراس ترحب بحماس بتأسيس المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية بالاشتراك مع الأمم المتحدة. فهذا سيجمع بين العناصر الفاعلة في ميدان الهجرة وسينهض بتشاطر الخبرات. ونود أن نؤكد من جديد على الحاجة إلى تقوية الجهود التكميلية للتعاون الدولي ولزيادة الفوائد المتبادلة.

ختاما، أذكّر ثانية بأن هندوراس مستعدة للمشاركة في أي أنشطة تساهم في الإطار المؤسسي والنظري اللازم لمنطقتنا وللأمم المتحدة، وللمجتمع الدولي بصورة عامة، والمفضي إلى تعاون فعال، وهي مستعدة لدعم تلك الأنشطة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة بليلة هريرا، نائبة وزير خارجية أوروغواي.

السيدة هريرا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الأمانة العامة على أعمالها لتشجيع وكفالة نجاح هذا الحوار الرفيع المستوى. وإن أوروغواي حازمة في التزامها بنجاحه.

البلدان الإيبرية – الأمريكية تعتبر مسألة الهجرة الدولية مسألة ذات أولوية. وسيجري تناولها كنقطة محورية في مؤتمر قمة رؤساء الدول الإيبرية – الأمريكية القادم، المقرر عقده في مونتفيديو في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأوروغواي تود أن تهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية، السيد بيتر سذرلند، على مساهمتهما في كفالة أن تدرج مسألة الهجرة في جدول الأعمال الاجتماعي العالمي.

وأوروغواي تتفق كلية مع الأمين العام على أن موضوع الهجرة يخص كل البلدان، بصرف النظر عما إذا كانت بلدان الأصل أو بلدان المقصد. وكثير من البلدان تنتمي إلى المجموعتين، ومسائل الهجرة يجب بالتالي أن تكون محل تعاون وثيق بين بلدان الأصل وبلدان المقصد، ليتسنى معالجة الهجرة بكل تعقيداتها. وفي ضوء الطابع العالمي للمسألة، فإنها يجب تناولها في المحافل المتعددة الأطراف. واستنادا إلى ذلك، تدعم أوروغواي التأسيس المقترح لمنتدى دائم في إطار الأمم المتحدة لمعالجة مسائل الهجرة المعقدة.

إننا نؤكد من جديد على الأهداف الإنمائية للألفية ونؤمن بأن الالتزام المخلص بها من قبل الدول الأعضاء سيقلل من أوجه عدم الإنصاف ويقضي على الجوانب السلبية للهجرة. وينبغي للهجرة أن لا تكون بعد الآن، بفضل التنمية المشتركة، هروبا من الفقر. وبلدنا يؤمن بأن التقدير التام للإنسان الفرد والاعتراف الكامل بالحقوق الاجتماعية للمهاجرين وأسرهم أمران أساسيان. كما نشدد على الحاجة إلى أن تطبق كل الدول الأعضاء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

أما في منطقتنا، فإن مؤتمر أمريكا الجنوبية السادس المعني بالهجرة أقر بالإجماع إعلان أسونسيون في آذار/مارس ٢٠٠٦. وقد شدد الإعلان على مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تعتبر ضرورية عند النظر في هذا الموضوع. وفي سياق مجموعة الدول الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب (ميركسور) اتفق رؤساء الدول على التوقيع على معاهدة الإقامة الحرة بين بلدان ميركسور، التي تضمن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الدول الأعضاء في ذلك التجمع الإقليمي وحريتهم في التنقل.

وفي بلدي بالذات، شرعنا في تطبيق استراتيجية حازمة لتوثيق الاتصالات مع أكثر من نصف مليون مهاجر من أوروغواي، وهؤلاء يشكلون نسبة ١٣ في المائة من مجموع سكاننا. وفي صياغة تلك الاستراتيجية أخذنا في الاعتبار المساهمات القيمة التي قدمتها منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. واضطلع المجتمع المدني أيضا بدور هام

جدا في تقديم المشورة بغية تطوير قانون الهجرة الذي سيعرض على برلمان أوروغواي في الأيام القليلة المقبلة.

وبالنسبة للقومية والجنسية، ما فتئنا منخرطين في العمل على تقديم الأدلة على حصول مواطنينا في الخارج على جنسية أوروغواي بغية تيسير التنظيم الكامل لمركزهم في بلدان المقصد. كما أننا نتابع القنوات القانونية اللازمة لتمكين أبناء أوروغواي من التصويت حينما يكونون في الخارج، لأن هذا يمثل العنصر الأساسي للرابطة.

وعلى الجبهة الاقتصادية وجبهة الأعمال التجارية، تم إحراز تقدم في صياغة اتفاقات هامة مع المؤسسات المالية بغية جعل التحويلات جزءا من النظام المصرفي، وبالتالي تخفيض كلفة التحويلات. كما أنشأنا صلات مع الجاليات في أوروغواي بغية تشجيعها على استثمار مدخراتها ورأس مالها في أوروغواي، فضلا عن تشجيع تلك الجهود بشكل أوسع بين الجاليات المقيمة في البلدان المستقبلة للمهاجرين.

ووفاء بمختلف احتياجات أبناء أوروغواي في الخارج وطلباتهم، فإننا نوفر إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والسكن والتأمين، وهي أمور تتصل جميعا اتصالا وثيقا بنظام التحويلات الذي تم تطويره مع المصرف المركزي في صميمه.

وفي مجال الثقافة، نقوم بتطوير مجموعة من البرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز الهوية الثقافية لأبناء أوروغواي في الخارج. وتشمل تلك البرامج التعليم من بعد، ودعم وتشجيع تعليم اللغة الإسبانية، والمنتجات الثقافية ومعارض فن أوروغواي ومعارض الفنانين من مختلف مجتمعات أبناء أوروغواي في الخارج، وخاصة، تشجيع سفر أبناء أوروغواي ذوي الكفاءة العالية من الأوساط الأكاديمية والفنية والأعمال التجارية. والهدف هو أن توفر لأبناء أوروغواي في الخارج إمكانية الاطلاع على التراث الغني للبلد بدون أن يضطروا إلى العودة إلى البلد.

أخيرا، ينطوي نظامنا للروابط على شكل جديد من مشاركة المواطنين في بلد الأصل بينما يقيمون في أماكن أخرى. وتحقيقا لتلك الغاية، سعينا لتنظيم الجاليات في الخارج، بغية أن تكون لهم أماكن للالتقاء للمناقشات والاقتراحات فيما يتعلق بمشاكلهم بالذات أو مشاكل مجتمع أوروغواي بأكمله. ونؤمن بأن هذا النهج يمثل سبيلا جيدا لإدارة الهجرة مع احترام حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة جماعات المهاجرين.

في الختام، نود أن نؤكد من جديد على أن من مسؤوليتنا المشتركة ضمان أن تسفر الهجرة عن تجربة مثرية مشتركة بين الثقافات تحقق في نهاية المطاف التقدم الحقيقي للحضارة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زفونكو زينراج، وزير الدولة ووكيل وزير الداخلية في سلوفينيا.

السيد زينراج (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفينيا، مع وجود ٢٠٠ مليون مهاجر دولي في العالم – ومع اتجاهات تشير إلى أن تلك الأعداد سترتفع أكثر في المستقبل وتصبح أوسع نطاقا مما هي في الوقت الحاضر – تؤمن بأن من الضروري تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومات بغية التصرف بطريقة أكثر تماسكا.

ونحن على اقتناع بأنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق الإنسان وضمان الأمن. وهذان عنصران أساسيان في مجال منع تدفقات المهاجرين غير القانونيين، وخاصة مكافحة الاتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، ينبغي إيلاء تركيز أكبر للمفهوم الجديد للأمن البشري الذي يحول التركيز من السياسات الأمنية المعنية بشكل رئيسي بحماية

أراضي الدول إلى السياسات التي تتركز على الأشخاص، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الدين أو الطائفة أو المواطنة أو الخصائص المميزة الأخرى.

ويمكن للهجرة، حينما تدار بصورة فعالة، أن تحدث تأثيرا ايجابيا بقدر كبير على بلد المقصد وبلد الأصل كليهما، فضلا عن المهاجرين أنفسهم. وبالتالي نؤكد على ضرورة اتباع نهج متوازن وعالمي ومتماسك وشامل يسخر فوائد الهجرة المنظمة ويطور سياسات لمعالجة الهجرة غير المنظمة ويشمل التعاون مع البلدان الثالثة.

إن أحد أهم عناصر السياسات الكلية للهجرة هو الصلة بين الهجرة والتنمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي إيلاء المزيد من الاعتبار لكيفية إدماج مسائل الهجرة في استراتيجيات تخفيض حدة الفقر، والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى للبلدان الشركاء، ولكيفية تمكن المانحين من دعم أولويات الشركاء في ذلك الصدد. وسيشمل ذلك استجابات سياسية لتروح الأدمغة وردا على التساؤل بشأن كيفية الزيادة إلى أقصى حد لتأثير التحويلات، التي تمثل أموالا خاصة وينبغي ألا ينظر إليها بوصفها بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

كما تعترف سلوفينيا بضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي بكفاءة للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والمشاكل الحادة الأخرى. وقد أصبح واضحا أنه، بينما يمكن تقييد تدفقات الهجرة غير القانونية والنشاط الإجرامي المرافق لها باتخاذ تدابير قمعية والقيام بعمليات للشرطة، لا يمكن كبحها بصورة كاملة أو منعها في الأجل الطويل.

وللأسف، تستغل العديد من العصابات الإجرامية المنظمة المشقة التي يواجهها المهاجرون، ويستخدمونهم لجني الأرباح ويعرضونهم لعلاقة استرقاق ويجبرونهم على النشاط الإجرامي. ويصبح الأشخاص ضحايا لطمع الآخرين وكثيرا ما يكونون بشكل كامل بلا حماية، وخاصة أكثر الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال. إن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أمر محوري للقضاء على العمل القسري والسخرة، فضلا عن الجريمة المنظمة. وإن الاتجار بالبشر على وجه الخصوص ما فتئ يتحول، بسبب طابعه المحدد والانتهاك المتعمد للحقوق الإنسانية الأساسية للضحايا، إلى أحد أهم التحديات على المستوى العالمي.

ويتطلب منع الاتجار بالبشر وقمعه اتخاذ تدابير مختلفة، بما فيها جهود المنع وتقديم المساعدة وحماية الضحايا، وتجريم أنشطة الاتجار بالبشر، وتنظيم برامج نشر الوعي. وأخيرا، والأهم، هو أن هناك ضرورة للقضاء على الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر – مثل الفقر والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، والتمييز ضد النساء والأطفال، وانعدام الفرص المتساوية – مثلما توجد ضرورة لتخفيض الطلب المرتفع في بلدان المقصد. وقد تم اعتماد صكوك قانونية هامة على المستوى الدولي ترمي إلى منع الاتجار بالبشر. ولكن لم يتم التنفيذ الكامل لهذه الصكوك في جميع الأماكن. ونناشد الدول الأعضاء التعجيل بعملية التصديق على الصكوك الدولية المعنية بغية التنفيذ العملي للتدابير اللازمة.

وترحب سلوفينيا بمقاصد الحوار الرفيع المستوى وأهدافه في البحث عن حلول مستدامة لمشاكل حقيقية، بهدف تحسين العلاقة بين الفوائد الإنمائية والنتائج السلبية للهجرة الدولية.

وهذه عملية طويلة، تتطلب التنفيذ المستمر للتدابير على المستوى العالمي. ونؤمن بان في وسع الحوار الرفيع المستوى أن يسهم إسهاما كبيرا في تمكين البلدان والمنظمات المشاركة من جعل الهجرة تخدم بصورة أفضل التنمية وتعزيز التعاون والنهج الجديدة، وبذلك تثري الخطاب بشأن الهجرة الدولية بصفة عامة وتؤدي لتحسين التعاون الثنائي والمتعدد

الأطراف على السواء، وخاصة التعاون في إطار الأمم المتحدة، ولتطوير سياسات أكثر فعالية للهجرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد غاجيك إيغانيان، نائب وزير الإدارة الإقليمية في أرمينيا.

السيد إيغانيان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): إن هذا الحوار الرفيع المستوى يشكل بحد ذاته دليل على أن مشكلة تنظيم عمليات الهجرة تجاوزت لفترة طويلة الأمم والدول بل والتعاون الثنائي والإقليمي. واليوم، تمثل مشكلة الهجرة مشكلة عالمية حقا. وبالنسبة لأرمينيا، فإن تنظيم الهجرة مسألة ذات أهمية إستراتيجية، لأن بلدنا، بعد الاستقلال، اضطر – ضمن أمور أخرى – لمجابهة التحدي الذي لا مثيل له المتمثل في عدد الأشخاص المشردين. وشهدت أرمينيا جميع أشكال تدفق المهاجرين، بما في ذلك نتائج ترحيل أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ لاجئ من أذربيجان إلى أرمينيا من جراء الصراع في كاراباخ، وهجرة حوالي مليون شخص – حوالي ثلث السكان – من أرمينيا.

ونظرا للمشاكل الخطيرة التي سببتها تلك التدفقات الواسعة النطاق للمهاجرين، لا بد أن ندرس العلاقة بين الهجرة والتنمية إذ أنها تؤثر على البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء. وهذا عمل قامت به أرمينيا. وأعتقد أن العديد من الممثلين الموجودين في هذه القاعة يدركون إدراكا تاما الإسهام الذي يقدمه أكثر من مليون شخص يمثلون مهاجري أرمينيا للبلدان التي يعيشون فيها. ووفقا لدراسات أجراها خبراء مستقلون، في الاتحاد الروسي وحده – الذي تلقى في الأعوام الأخيرة العديد من الأشخاص من أرمينيا – تسبب المهاجرون الأرمينيون في إيجاد أكثر من مليون وظيفة.

وفضلا عن ذلك، أحدثت التحويلات من العمال المهاجرين وأبناء أرمينيا الذين يعيشون في الخارج تأثيرا اقتصاديا كبيرا من حيث مقدرة بلدنا على تحقيق نمو اقتصادي بلغ رقما ثنائيا في الأعوام الأربعة الماضية. وبالنسبة لأرمينيا، يمكن ربط تأثير الهجرة على عمليات التنمية ربطا مباشرا بالتحويلات بوصفها مصدرا للاستثمار في اقتصادنا. ووفقا للمعلومات الواردة من المصرف المركزي، فان الأفراد يدخلون سنويا حوالي بليون دولار في اقتصاد أرمينيا. ومعظم تلك الأموال – ٧٦ في المائة – تنفق على السلع الاستهلاكية؛ ولا يستثمر سوى نسبة ٢ في المائة في الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي، علينا، على سبيل الإلحاح، أن نستخدم تلك الأموال بوصفها مصدرا للاستثمار في الاقتصاد.

ونقوم باتخاذ الخطوات الأولى في هذا المجال – والمسألة مدرجة في برنامجنا للتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي هذا الصدد، نحن مهتمون للغاية بإقامة حوار مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، وخاصة لأن عددا من بلدان الاتحاد الأوروبي ظلت تدير برامج مماثلة بنجاح.

إن تقديم المساعدة للعمال المهاجرين بغية مساعدتهم على إيجاد عمل قانوني هو أحد أهداف مناقشاتنا في هذه الجلسة. والعديد من البلدان المتقدمة النمو تفي بشكل روتيني بطلبها للعمالة من خلال اللجوء إلى المهاجرين من البلدان النامية. وهؤلاء المهاجرون يشغلون وظائف تعتبر تقليديا غير جذابة للسكان المحليين، ولكن المهاجرين يعملون أيضا في مجالات أخرى، بما فيها الخدمات الصحية وتكنولوجيا المعلومات.

بيد أن التشريعات المتصلة بالهجرة في البلدان المتقدمة النمو في بعض الأحيان تجعل هؤلاء الأشخاص مهاجرين غير قانونيين بصورة تلقائية. وأؤمن بأنه آن الأوان لنجد سبيلا للتغلب على هذه المشكلة. وأود أن أقترح، كخطوة أولى، أن تقدم البلدان المضيفة لبلدان المنشأ المعلومات فيما يتعلق

بالطلب على العمالة في أسواق العمل بها. وفي وسع المنظمات الحكومية المعينة التي تساعد العمال الأجانب أن تقدم المشورة بشأن الإجراءات في هذا المجال وبشأن المسائل ذات الصلة. وإنني على اقتناع عميق بأنه يمكن لذلك التعاون أن يشكل وسيلة بديلا فعالا لمكافحة الهجرة غير القانونية.

وفي سياق الهجرة والتنمية، نولي أهمية لتعزيز عودة المهاجرين. ونتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام على أن الهدف الرئيسي لأي سياسة للهجرة يجب أن يتمثل في أن يوفر لجميع الأشخاص الذين يريدون أن يعيشوا ويعملوا في بلدانهم الأصلية الفرصة للقيام بذلك.

وأود أن أبلغ الجمعية بأننا، بغية عودة مواطني أرمينيا المهاجرين، أبرمنا اتفاقات مع ثلاثة بلدان أوروبية وأكملنا المفاوضات مع خمسة بلدان أخرى ونواصل المفاوضات مع خمسة بلدان أخرى. وتدل تجربتنا على انه، بغية تفادي إعادة تدوير المهاجرين غير المنتظمين، من الضروري أن تضاف برامج لإعادة الإدماج حينما نقبل عودة المهاجرين. وندير حاليا تلك البرامج مع حكومتي سويسرا وفرنسا. وفضلا عن ذلك، نخطط لإنشاء مركز لا يقدم المساعدة للمهاجرين العائدين فحسب بل أيضا يوفر لهم الفرصة، قبل عودتهم، للاتصال بواسطة الانترنت مباشرة بالمنظمات الحكومية ذات الصلة في أرمينيا ولتلقي المعلومات التي تحظى باهتمامهم.

وفي العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم هناك مثل مفاده أن البداية الحسنة هي نصف المعركة. وتلك البديهية تنطبق على هذه الجلسة، أيضا. ونعتبر هذا بداية لحوار طويل الأجل في إطار الأمم المتحدة بشأن مسائل الهجرة. وفي الوقت نفسه، فإن النجاح في هذا المجال في نهاية المطاف سيتوقف، بقدر كبير، على المتابعة. وتنفيذ أي توصيات تصدر عن هذه الجلسات سيتطلب قدرات مؤسسية، ونرى أن منظمة الهجرة الدولية، التي لديها شبكات مؤسسية في جميع أرجاء العالم، يمكن أن تساعد على توطيد تلك المهمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة نديوي موتيتي، كبيرة موظفي الهجرة في زامبيا.

السيدة موتيتي (زامبيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم التهنئة لكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومعلوم جيدا حقيقة أنه لا يوجد أي بلد في العالم لديه الموارد البشرية الماهرة اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد في القطاعين الخاص والعام على السواء. وينجم عن عبور الأشخاص في جميع الاتجاهات من بلد إلى آخر بحثا عن فرص أفضل. والتحركات الأخرى سببها عدم الاستقرار السياسي.

وفي حالة زامبيا، هناك الكثيرون من أبناء زامبيا الذين غادروا البلد بغية تقديم خدماتهم في بلدان أخرى.

وخسر البلد أطباء وممرضين ومحاضرين ومعلمين بسبب الهجرة إلى البلدان أخرى. ونجم عن ذلك معدلات غير متناسبة لنسب عدد المعلمين إلى عدد التلاميذ وعدد المحاضرين إلى عدد الطلاب وعدد الأطباء والممرضين إلى عدد المرضى، وبالتالي مما يحدث تأثيرا سلبيا على قوة للعمل تحمل فوق طاقتها.

ومن الناحية الأخرى، عولت زامبيا لحد ما على المهارات من الخارج، وخاصة في مجالات مثل الطب والهندسة والمحاسبة، على سبيل المثال لا الحصر. ويتألف

الأجانب في زامبيا من الأشخاص الذي يبحثون عن فرص أفضل أو الذين يشكلون جزءا من المساعدة الإنمائية. ويلاحظ أن التحديات المتصلة بالهجرة والتنمية يلزم أن تقييم بشكل إضافي ويتم التصدي لها في سياقها الوطني المحدد.

واستضافت زامبيا مختلف اللاجئين الفارين من الحروب والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وسمحت الحكومة الزامبية لبعض اللاجئين بالعمل، وحيثما أمكن، بإدارة أعمال تجارية. وفضلا عن ذلك، دخلت حكومة زامبيا في اتفاقات مع بلدان أخرى ومنظمات دولية، مثل منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية تيسير إعادة بعض اللاجئين إلى أوطانهم حالما تصبح الحالة آمنة لعودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

وتقع المسؤولية على عاتق الدول الأعضاء في التعامل مع مسائل الهجرة بطريقة إنمائية تضيف قيمة إلى الاقتصادات الكبيرة. ولكن التدابير التي ينبغي أن تتخذ يتعين عليها أن تضمن حماية حقوق الإنسان وفقا للاتفاقيات الدولية المعتمدة بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين وللمجتمعات المحلية على السواء. والمهاجرون معرضون لخطر العمليات الاستغلالية التي تشمل العمل القسري، والتمييز وكره الأجانب والظروف المعيشة السيئة. ومن الأهمية بمكان تعزيز الشراكات مع منظمة الهجرة الدولية، التي تعتمد خلالها معظم الدول الأعضاء المعايير الأساسية الدنيا في التوظيف والعمل.

ونظرا لأننا نعيش في اقتصاد عالمي، علينا أن نحدد أولويات مسائل الهجرة التي تسهم في تطوير اقتصاداتنا الوطنية من خلال العمليات الإقليمية المتكاملة. وينبغي أن تعترف هذه الأولويات بتجارب الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والأطفال الذين يتعرضون بسهولة للأعمال الاستغلالية وسوء المعاملة.

وبالإضافة إلى الإسهام الاقتصادي الذي يقدمه العمال المهاجرون في التنمية، هناك مسألة التكيف الثقافي واللغوي، الذي يلزم أن تطور له أدوات، مما يزيد بالتالي الالتزامات الاجتماعية للبلدان المستقبلة للمهاجرين.

وينبغي أن تستكشف مسألة التحويلات بوصفها مصدرا للتنمية الاقتصادية في البلدان المرسلة للمهاجرين في إطار سياسات لتخفيض حدة الفقر والاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن العائلين أنفسهم ينبغي ألا يدفعوا في ذلك الاتجاه لأنه ربما الأفضل لهم أن يزيدوا ثروتهم في البلد المضيف.وحاليا، فان التحويلات التي تحول من خلال العمليات غير الرسمية أو المحمولة بالأيدي ليست بالضرورة مضمنة في أنظمة الإبلاغ. وبالتالي ثمة حاجة إلى سد الفجوة بين التقديرات والأرقام الحقيقية. وكان يعتقد أن الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات تستثمرها بشكل منتج، وبالتالي تهيئ فرصا اقتصادية جديدة في الوطن. ولكن الدراسات تظهر أن التحويلات تستخدم للاستهلاك.

وإضافة إلى ذلك، فإن المهاجرين ليسوا معزولين عن الأوبئة مثل الكوارث الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. كما ينبغي أن تتصدى الجهود الوطنية الرامية إلى احتواء تلك الآفات لمحنة المهاجرين، وخاصة المهاجرين الذي يعملون.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدي لما قاله المتكلمون الآخرون عن ضرورة اتخاذ نهج شامل ومتوازن في تنفيذ سياسات الهجرة وتقديم الخدمات. وعلى جميع الدول أن تدرك إمكانيات الهجرة بوصفها قوة للتنمية وأن تضمن حماية حقوق جميع المهاجرين. ويحدونا الأمل في أن يمهد الحوار الرفيع المستوى الطريق للمزيد من النقاش بشأن هذه المسألة الهامة في إطار سياق متعدد الأطراف. وذلك سيمكن الدول الأعضاء والمجتمع المدني وبالتأكيد أصحاب المصلحة الآخرين من التداول وتبادل الأفكار وتعزيز التعاون الدولي في جميع جوانب الهجرة والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.